مجلة الجامعة الأسمرية: العلوم الشرعية والإنسانية
المجلد (33) العدد الأول (يونيو 2020)

# المُنْصِفُ مِنَ الكَلَامِ عَلَى مُغْنِي ابْنِ هِشَامٍ

# لِلشَّيخِ تَقِيِّ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدِ الشُّمُنِّي (ت872 هـ)

# [مَبْحَثُ "إنْ" المَكسُورَةِ الهَمزَةِ الخَفِيفَةِ النُّونِ]

**علي محمد بن ناجي**

كلية العلوم الشرعية، الجامعة الأسمرية الإسلاميَّة، مسلاتة، ليبيا.

**Email:** lybnnajy789@gmail.com

## الملخص

هدفَ البحثُ إلى بيان دور الاعتراضات النَّحويَّة، والرُّدود عليها، في ازدهار النَّحو، وإثراء البحث فيه، وقدَّم ترجمةً مختصرةً لنحويٍّ اهتمَّ بقضية الرَّدِّ على الاعتراضات، وأُولع بها، وهو الشُّمُنِّي، فقد نصَّب نفسه مدافعًا عن آراء ابنِ هشامٍ في المغني، ضدَّ اعتراضات ابنِ الصَّائغ والدَّماميني، وزاد منْ أهمِّيَّةِ الموضوعِ عرضُه لنماذج من المسائل المُعتَرَضَة، ودفع الشُّمُني لها، من خلال تحقيق مبحث "إنْ" مكسورة الهمزة خفيفة النُّون من كتاب المنصف، ولتحقيق هذه الأهداف استُخدِمتْ عدَّةُ مناهج للبحث منها: الاستقرائي، والوصفي، والتَّحليلي، وخلص البحث إلى نتائج منها أنَّ ردود الشُّمنِّي على الاعتراضات تمثِّل ثروة علميَّة لا يُستهانُ بها، وأنَّ صاحبها له شخصيَّةٌ علميَّة مستقلَّة، فهو ليس مجردَ ناقلٍ لآراءِ الآخرين، وأنَّه مع ذلك يلتزم الأدب وحُسنَ الخُلُق مع من يردُّ عليهم، وأنَّه أعطى أهميَّة كبيرة لشرح الشَّواهد، وللقراءات القرآنية، وغيرها.

**الكلمات المفتاحية:** المُنْصِفُ مِنَ الكَلَامِ، مُغْنِي ابْنِ هِشَام، تَقِيّ الدِّينِ الشُّمُنِّي.


ISSN: 2706-9524 (Print) ISSN: 2706-9532 (Online)

**المقدمة**

**بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ**

الحَمْدُ للهِ، والصَّلَاةُ والسَّلَامُ علَى رَسُولِ اللهِ، وعلَى آلِهِ وصَحبِه ومَنْ وَالَاه، وسَارَ علَى نهجِهِ واتَّبعَ هُدَاهُ،،، وبعد، فتُعدُّ الاعتِراضَاتُ النَّحويَّةُ نتيجةً منْ نتائجِ التَّنافُسِ بين العُلَماء، وعاملًا منْ عواملِ ازدهارِ النَّحوِ العربيّ، ودافِعًا للتَّصنيفِ والتَّأليفِ، ومظهرًا منْ مظاهرِ الحرّيَّة الفكريَّةِ الَّتي يتمتَّعُ بها النَّحويُّون في دراساتِهم، وقد برزتْ ظاهرةُ الاعتِراضِ منذُ بداياتِ التَّأليفِ في هذا الفنِّ، فكتابُ سيبويهِ حافلٌ باعتراضاتِه على سابقيه، وبعدَ ظهورِهِ واشتغالِ النَّاسِ بِهِ اتَّسعتْ دائرةُ الاعتراض النَّحويّ، فقد تعقَّبَه فيه أكابرُ النُّحاة بعدَه، فغلَّطوه في كثيرٍ منَ المسائلِ، ومنهم المبرِّدُ، الَّذي جمعَ اعتراضاتِه ومؤاخذاتِ غيرِه على سيبويه في كتابٍ سمَّاه: "مسائلُ الغَلَطِ"، الأمرُ الَّذي دفعَ كثيرًا منَ النُّحاة إلى ردِّ هذه الاعتراضاتِ، والانتصار لسيبويه ممَّن غلَّطوه، فقد صنَّفَ ابنُ ولَّادٍ (ت332 هـ) كتابَ "الانتصار لسيبويه على المبرِّد"، وابنُ درَستَويه (ت347 هـ) كتابَه الموسوم بـ"النُّصرة لسيبويه على جماعة من النَّحويّين"، وأبو سعيدٍ السِّيرافِي (ت368 هـ) شرحَه على الكتاب، وأبو عليٍّ الفارسيّ (ت377 هـ) كتابَه "التَّعليقة على كتاب سيبويه"، غير أنَّ الأخيرين ردَّا على الاعتراضاتِ في ثنايا كتابيهما[1].

ثمَّ دارتِ الاعتراضاتُ والمؤاخذات النَّحويَّةُ بعد ذلك حولَ كتاب "معاني القرآنِ وإعرابه" المنسوب للزَّجَّاج (ت311هـ)، حيثُ تعقَّبه فيه كثيرٌ من النَّحويّين، وغلَّطوه في كثير من مسائله، وفي مقدِّمتهم أبو عليٍّ الفارسي، صاحبُ كتابِ "الأغفال" فيما أغفله أبو إسحاق الزَّجَّاج، وأبو جعفر النَّحَّاس في كتابه: "إعراب القرآن"، وابنُ جنّي، وغيرهم.

وكتابُ مغني اللبيب لابن هشامٍ على عظيم شأنه، وعلوّ قدره في بابه، لم يسلمْ منَ الاعتراضِ على بعض مسائله، فقد خطَّأه ابنُ الصَّائغ في كثير من

[1] انظر: المؤاخذات النَّحويَّة حتَّى نهاية المئة الرَّابعة الهجريَّة، زهير عبد المحسن سلطان: ص19، وما بعدها.

المواضع، وكذلك صنع الدَّماميني في تحفة الغريب، وتعليقه على المغني، فالمطَّلعُ عليهما يعتقد للوهلة الأولى أنَّهما كتابان لتعقُّب ابنِ هشامٍ.

والشُّمُنِّي خَبِرَ مغني اللبيب، وعرفَ دقائقَه ونكتَه، واطَّلعَ على خفاياه ومقاصدَه، فقد قضى سنواتٍ من عمره دارسًا ومدرِّسًا للمغني، وجمع بين تمكُّنه منه واطِّلاعِه على ما كتبه ابنُ الصَّائغ والدَّماميني عليه، فرأى أنَّ الصَّوابَ جانبهما في كثير من الاعتراضات، فانبرى للانتصار لابنِ هشامٍ، بردِّ هذه المؤاخذاتِ، والإجابةِ عن الإشكالات، سالكًا –تارةً– طريقَ التَّفصيلِ والتعليلِ، وتارةً طريق الإيجاز والاختصار، وقد ألزمَ نفسه في خطبته بأنْ يسلكَ طريق الإنصافِ، وأنْ يُجانِبَ طريقَ الإجحافِ في ردِّه عليهما، وسأعرِضُ –إنْ شاءَ اللهُ تعالى– نماذجَ من المسائل الَّتي انتصر فيها لابن هشامٍ، بتحقيق مبحثِ "إنْ" المكسورة الهمزة، السَّاكنة النُّونِ، من كتاب "المنصف منَ الكلامِ على مغني ابن هشام"، سائلًا اللهَ أنْ ينفع به.

وقَدْ قَسَّمتُ هذَا العَمَلَ إلَى: مقدِّمةٍ، وقِسمَينِ، وخَاتِمَةٍ.

**القسمُ الأوَّلُ: الدِّرَاسِيُّ:**

ويَشمَلُ: تَرجَمةً مُختَصَرةً للمُصنِّفِ، وكِتابِهِ "مُغنِي اللَّبِيبِ"، وتَرجَمةً مُختَصرَةً للشَّارحِ، وكتابِهِ "المُنصِفُ مِنَ الكَلَامِ علَى مُغنِي ابنِ هِشَامٍ"، وبيانًا لعملي في التحقيق، ووصفًا للنُّسخ.

**القسم الثَّاني:** تَحقِيقُ مَبحثِ إنْ.

أمَّا الخاتمة فتضمَّنتْ ما توصَّلْتُ إليه منَ نتائج.

سائلًا اللهَ أنْ يَجعَل عَملِي خَالِصًا لِوَجهِه الكَرِيمِ، وأنْ ينفعَ بهِ طُلَّابَ العِلْمِ والمُهتَمِّينَ بالعربيَّةِ دِراسَةً وتدرِيسًا، وأنْ يوفِّقَنِي لإتمَامِهِ، حتَّى يُضَافَ إلى كنُوزِ العَربيَّةِ.

## القِسْـــمُ الأوَّلُ: الدِّرَاسِيُّ

### أوَّلًا: تَرجَمَةُ المُصنِّفِ، وكِتَابِهِ

المصنِّفُ هو[1]: أبو محمَّد، عبدُ اللهِ بنُ يوسُفَ بن عبد الله بن يوسُفَ بن أحمدَ بن عبد اللهِ، المُكنَّى بابن هشامٍ الأنصاريُّ، المُلقَّب بجَمَالِ الدِّينِ، وُلِدَ بالقاهرة سنة (708 هـ)، حفظ القرآن، ثمَّ تلقَّى عن الشُّيوخ والعلماءِ مختلف العلوم، فاق أقرانَه في العربيَّة لما توفَّرتْ عليه شخصيَّتُه من ذكاءٍ نادرٍ، وعقليَّةٍ خصبةٍ، وحسٍّ مُرهَفٍ، وفكرٍ ثاقبٍ، وذهنٍ صافٍ، وذوقٍ سليمٍ، وكلُّ ذلك ظاهرٌ في ما خلَّفه من مؤلَّفات جليلةِ القدْر، عظيمَةِ النَّفع، حازت إعجابَ النَّاسِ، فذاعَ صيتُه، واشتهرتْ كتُبه، قال ابنُ خلدون: "... فوقفنَا منه على علمٍ جمٍّ يشهدُ بعلوِّ قدره في هذه الصِّناعةِ، ووفُورِ بضاعتِه منها، وكأنَّه ينحو في طريقته مَنحَى أهلِ الموصلِ الَّذين اقتفَوا أثرَ ابن جنّي، واتَّبعُوا مصطلح تعليمِهِ، فأتَى من ذلك بشيءٍ عجيبٍ، دالٍّ على قوَّةِ ملَكَتِه واطِّلاعِه، واللهُ يَزِيدُ فِي الخَلْقِ مَا يَشَاءُ"[2].

أمَّا وفاته فقد ذَكَرَتِ المَصادِرُ أنَّه توُفِّي –رَحِمَهُ اللهُ– سنة (761 هـ)، وقيل: سنة (762 هـ)، وقيل: سنة (763 هـ).

**أمَّا كتابُ** مغني اللبيب عن كُتُبِ الأعاريبِ فهو من أهم كتُبِ ابنِ هشامٍ، بل من أهمّ كتب النَّحو على الإطلاق، اشتهر في زمانه شُهرةَ كتابِ سيبويهِ، نَهَجَ فيه ابنُ هشامٍ منهجًا ابتعد فيه عن التَّكرار، وتركَ إيرادَ مَا لا علاقةَ لَهُ بِالإعرابِ، وتجنَّبَ الخَوْضَ فِي واضِحَاتِ الأمُورِ، وكلُّ هذا ذكره في مُقدِّمةِ الكتابِ، ثمَّ إنَّ المؤلِّفَ سلَكَ مَسلكًا جديدًا فريدًا في تقسيم المُغنِي، فَصَلَ فيه المُفرداتِ والأدواتِ النَّحويَّة عن الجملِ وغيرِها، وعَالَجَ المسائلَ النَّحويَّةَ بطريقة تدلُّ على سِعَةِ عِلْمِهِ

---

[1] انظر: ترجمته في: شذرات الذَّهب، لابن العماد: 191/6، الدُّرر الكامنة في أعيان المِئَةِ الثَّامنة، لابنِ حجر: 93/3، وبغيـة الوعـاة، للسيوطي: 68/2، والأعـلام، للزركلـي: 147/4، والضَّـوء اللامـع لأهل القرن التَّاسـع، للسَّخاوي: 56/5، وأعيان العصر، للصفدي: 5/3، البدر الطَّالع بمحاسن مَنْ بعدَ القرن التَّاسع، للشَّوكاني: 400/1.

[2] مقدِّمة ابن خلدون: ص 549.

ورُسُوخِ قدَمِه، وأكثَرَ فيهِ منَ الشَّواهدِ القرآنيَّةِ، والأحاديثِ النَّبويَّة، وكلامِ العَربِ شِعرًا ونثرًا.

ولأهميَّة هذا الكتاب عَكَفَ علَيهِ النُّحَاةُ دِراسةً وتَدرِيسًا، وشَرحًا وتعليقًا، فمن شُرَّاحِهِ والمُعلِّقينَ عليه ابنُ الصَّائغ (ت776 هـ)، والبدرُ الدَّماميُّ (ت829هـ)، وتقيُّ الدِّين الشُّمُنِّيُّ (ت872 هـ)، والسُّيوطيُّ (ت911 هـ)، وابنُ المُلَّا الحصكفيُّ (ت1003 هـ)، ووحيي زادة (ت1018 هـ)، وعزمي زادة (ت1040 هـ)، والأنطاكيُّ (ت1100 هـ)، والدُّسُوقيُّ (ت1230 هـ)، وغيرهم كثير ممَّن شرح شواهده، واختصره.

## ثانيًا: تَرْجَمَةُ الشَّارِحِ الشُّمُنِّيِّ[1]، وكِتَابِهِ

**الشَّارح:** هو تَقِيُّ الدِّينِ أحمدُ بنُ محمَّد بن محمَّد بن حسن بن عليِّ بن يَحْيَى بن خلف الله الشُّمُنِّيُّ، القسنطينيُّ الأصل، الإسكندريُّ، الحنفيُّ، أبو العبَّاسِ، ابنُ العالمِ العلَّامة كمالِ الدِّين، ابنُ العلَّامة أبي عبد الله الشُّمُنِّي، مُحدِّثٌ، مفسِّرٌ، فقيهٌ، أصوليٌّ، متكلِّمٌ، نحويٌّ، شيخُ علماء عصره وزمانِه، وإمَامُ النَّحويينَ في أوانِه، وُلِدَ في الإسكندريَّة في العَشْرِ الأخير من رمضانَ سنة (801 هـ)، نشأ نشأةً علميَّةً منذُ صِغَرِه، حيث أسمعَه والدُه الكثيرَ علَى التَّقيِّ الزُّبيريِّ، والجمال الحنبليِّ، والصَّدرِ الإبشيطيِّ، والشَّيخِ وليِّ الدِّينِ، وغيرِهم، قَدِمَ القاهرة صحبةَ والِدِه، فتلَا ختمةً كاملةً على الشَّيخ شمس الدِّين الزراتيتي، وجوَّد فيها الكتابةَ على الشَّيخِ الأستاذ عبد الرَّحمن بن الصَّائغ المُكتِّب، وأخذ العربيَّة في ابتداء أمره على والده، وعلى الشَّيخِ شِهَابِ الدِّين أحمدَ الصَّنهاجي، ثمَّ لازمَ شمسَ الدِّينِ الشَّطنوفيّ، وانتفع بعلم القاضي شمس الدِّين البساطي في الأصلين، والمعاني، والبيان، وقرأ على الشَّيخِ ناصرِ الدِّينِ البَارنَبارِي الخزرجيَّةَ في العَروض والقافية، وأخذ الفقهَ عن الشَّيخِ يحيى السِّيرامي، وقرأ أُصُولَ الفقه وأُصُولَ الدِّين على

[1] انظر ترجمته في: الضَّوء اللامع لأهل القرن التَّاسع، شمس الدِّين السَّخاوي: 174/2، وبغية الوعاة، السيوطي: 375/1–381، والأعلام، للزركلي: 230/1، والمنهل الصَّافي والمستوفي بعد الوافي، يوسف بن تغري بردي: 100/2–104، والبدر الطَّالع في محاسن مَنْ بعدَ القرن السَّابع، للشوكاني: 113/1، وهديَّةُ العارفين، إسماعيل بن محمَّد أمين البغدادي: 132/1.

قاضي القضاة شمسِ الدِّين البسطامي، والحديثَ عن الشَّيخِ وليِّ الدِّين العراقيِّ، وقرأ المنطقَ وآدابَ البحثِ على أبي بكرِ الطَّبيبِ العَجَمِي نزيلِ القاهرة، وأجازَ له السِّراجُ البُلقينيُّ، والسِّراجُ بنُ الملقِّنِ، والزَّينُ العراقيُّ، والجَمَالُ بنُ ظَهِيرَة، والهَيتمِيُّ، والكَمَالُ الدَّمِّيرِيُّ، والجَوهَرِيُّ، والمرَاغِيُّ، وغَيرُهمْ.

بَرَعَ الشُّمُنيُّ في عدَّة علومٍ مِنهَا: الفِقهُ، والأُصُولُ، والنَّحوُ، والمعَانِي، والبَيَانُ، والمنطِقُ، والهَيئةُ، والهَندَسةُ، والحِسَابُ، والفَرائِضُ، والتَّفسِيرُ، والحَدِيثُ، كان ديِّنًا، خيِّرًا، عَفِيفًا، مُتوَاضِعًا، حَسَنَ المنظَرِ والهَيئَةِ، وتَصدَّرَ لِلتَّدرِيسِ مِنْ زَمَنِ شَبِيبتِه، وانْتفَعَ بِهِ خلْقٌ كَثِيرٌ، وتَزاحمَوا عَلَيهِ، وافتَخَرُوا بالأخْذِ عَنه، مِنْهُم: النَّجرِيُّ (ت877 هـ) أخَذَ عنهُ المعَانِي والبَيانَ، وابنُ الأمشَاطِيِّ (ت902 هـ) تعلَّمَ علَيه الفِقهَ والنَّحوَ، وابنُ ظَهِيرةَ (ت891 هـ) أخَذَ عنهُ المغنِي مَعَ حَاشِيتِه علَيهِ، وابنُ أسَدٍ (ت872 هـ) أخَذَ الحَاشِيةَ الشُّمُنيَّةَ عنْ مُؤلِّفِهَا، وابنُ إسمَاعِيلَ (ت893 هـ) أخذَ عَنه الفِقهَ والعَربيَّةَ والحَدِيثَ، والزَّواوِي (ت852 هـ)، وابنُ صالحٍ (ت863 هـ) أخذَ عنه أصُولَ الدِّين، وابنُ خَبطَةَ (ت871 هـ) أخَذَ عنْه حَاشِيتَه علَى الشِّفا وغَيرَها، ويوسُفُ بنُ تَغرِي بَرْدِي (ت874 هـ)، والجَلالُ السُّيوطِيُّ (ت911 هـ)، وغيرُهم كَثِيرٌ.

صنَّفَ، وألَّفَ، ونَظَمَ، ونَثَرَ، مِنْ أشهَرِ مُصَنَّفاتِه: مُزِيلُ الخَفَا عَنْ ألفَاظِ الشِّفَا، وكِتَابُ المُنصِفِ مِنَ الكَلامِ علَى مُغنِي ابنِ هِشَامٍ، وشَرحُ النِّقايَةِ مُختَصرُ الوِقَايةِ فِي الفِقهِ فِي عِدَّةِ مُجلَّداتٍ، وسَمَّاه كَمَالَ الدِّرايَةِ، وشَرحُ نظْمِ نُخبَةِ الفِكرِ لِوَالِدِهِ فِي عِلمِ الحَدِيثِ، وزَادَ صَاحِبُ مُعجَمِ المُؤلِّفين: مَنهَجَ المَسالِك إلَى ألفِيَّةِ ابنِ مَالكٍ فِي النَّحوِ، وأَوفَقَ المَسالِك لِتَأديَةِ المَنَاسكِ.

تُوُفِّيَ رَحِمهُ اللهُ –تَعَالَى– ليلَةَ الأحَدِ سَابِعَ عِشرِينَ ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ (872هـ)، ورَثَاه السُّيوطيُّ بقصِيدَةٍ مِنْ خَمسِينَ بَيتًا، منهَا[1]:

رُزْءٌ عَظِيمٌ بِهِ تُسْتَنْزَلُ العِبَرُ  وَحَادِثٌ جَلَّ فِيهِ الخَطْبُ وَالغِيَرُ
رُزْءٌ مُصَابُ جَمِيعِ المُسلِمِينَ بِهِ  وَقَلْبُهُمْ مِنْهُ مَكْلُومٌ وَمُنْكَسِرُ

[1] انظر: بغية الوعاة: 379/1.

مَـا فَقْدُ شَيْخِ شُيُوخِ المُسْلِمِينَ سِــوَى انْهِـدَامِ رُكْـنٍ عَظِيــمٍ لَيْــسَ يَنْعَمِــرُ
رُزْءٌ بِـهِ عَظُـمَـتْ لِلمُسْلِمِيـنَ وَقَــدْ عَمَّتْ وَطَمَّتْ فَمَا فِي القَلْـبِ مُصْطَبَـرُ
تَبْكِيـهِ عَيْـنُ أُولِـي الإِسْــلَامِ قَاطِبَــةً وَيَضْحَــكُ الفَــاجِرُ المَسْـرُورُ والغَمِرُ

**أمَّا كتابه** فهو: المُنصِفُ مِنَ الكَلامِ على مغني ابنِ هشامٍ، وقد وردت تسميتُه في مقدّمتِه الَّتي بَيَّن فيها أسبابَ تأليفِه، ونصَّ فيها على عنوانه كاملًا، إضافةً إلى كُتُبِ التَّراجُمِ الَّتِي نَسَبتْ هذَا الكتابَ للشُّمُنِّي، مثل: بغية الوعاة، لتلميذه السُّيوطيّ[1]، والمنهل الصَّافي، لتلميذه يوسف بن تغري بردي[2]، والأعلام[3]، وغيرها، وهو شرح على مغني اللبيب كاملًا، تعقَّبَ فيه الشُّمنِّيُّ اعتِراضَاتِ ابن الصَّائغ في شرحِه على المغني الَّذي سمَّاه: "تنزيه السَّلَفِ عنْ تَمويهِ الخَلَف"، واعتِراضَاتِ الدَّماميني في "التَّعليق" و"تحفةِ الغَرِيبِ" علَى ابن هشامٍ، وردَّ عليهما منتصرًا له في أغلب الإشكالات، مع عنايته بحلِّ وشرح الشَّواهد والأبيات، وشرحِ العويص من المفردات، والتَّرجَمَةِ لكثيرٍ من العلماء، مُعتَمِدًا في كلِّ ذلك على حافظتِه العجيبة، وذكائه الوقَّاد، واطِّلاعه على آراء السَّابقين من اللغويين والنُّحاة، والمفسِّرين، وأهل المعاني والبيان، سالكاً –كما قال– سبيلَ الإنصَافِ، حائدًا عن الإجحاف.

إنَّ قيمةَ المُنْصِفِ مِنَ الكَلامِ كبيرةٌ؛ لكونه يجمع نصوصَ المُغنِي، واعتراضاتِ الدَّماميني، وتعليقاتِ ابن الصَّائغ، إلى جانب ما يحشدُه الشُّمنيُّ من آراء للنَّحاةِ والمفسرين وغيرِهم في كلِّ مسألة، ولكونه اهتمَّ فيه بتحليل الشَّواهد الشِّعريَّةِ وشَرحِهَا، وتوجيه القراءاتِ القرآنية، وحَشَدَ آراء المفسِّرين والنُّحاة فيها، لهذه الأهميَّة شرعتُ –مستعينًا بالله– في تحقيق هذا الكتاب، ليرى النُّورَ كغيره من شروح المغني المحقَّقة.

---

[1] 380/1.
[2] 104/2.
[3] 230/1.

## عَمَلِي فِي التَّحقِيقِ

**أوَّلًا:** تَحرِيرُ النَّصِّ وفْقَ قَوَاعِدِ الإمْلَاءِ، وضَبطُه، ووَضعُ عَلَامَاتِ التَّرقِيمِ المُنَاسِبَةِ، وتَمييزُ كَلَامِ ابنِ هِشَامٍ بِخَطٍّ عَرِيضٍ، وفِي سَطْرٍ مُستَقِلٍّ، مَعَ الإشَارَةِ إلى مَكَانِهِ فِي المُغنِي.

**ثانيًا:** اتَّبَعتُ طَرِيقَةَ النَّصِّ المُختَارِ، فَأثْبتُّ فِي المَتْنِ مَا رَأيْتُ أنَّه الأوْلَى بِالسِّياقِ، مُشِيرًا إلَى مَا عَدَاهُ فِي الهَامِشِ.

**ثالثًا:** المُقابَلَةُ بَيْنَ نُسَخِ المَخطُوطِ الأرْبَعِ، وإثبَاتُ أوْجُهِ الاختِلَافِ بَينَهَا، والتَّنبِيهُ علَى مَوَاطِنِ الخَطَأ والسَّقطِ.

**رابعًا:** وَضعُ السَّقطِ بَيْنَ مَعكُوفَينِ، مَعَ الإشَارَةِ إلَيهِ فِي الهَامِشِ، ووَضعُ النُّصُوصِ المَنقُولَةِ مِنْ غَيرِ المُغنِي بَينَ عَلامَتَي تَنصِيصٍ، والآياتِ القُرآنِيَّةِ بَينَ مُزهَّرينِ، مَعَ ذِكرِ اسْمِ السُّورةِ وَرقَمِ الآيَةِ فِي الهَامِشِ، مُعتمِدًا علَى المُصحَفِ الشَّريفِ بِروَايةِ قَالُون عَن نَافِعٍ المَدَنِيّ.

**خامسًا:** التَّرجَمةُ لِلأعلَامِ الَّذينَ لَمْ يُترجِمْ لَهُم الشَّارحُ، والإحَالَةُ علَى مَصادِرِ تَرجَمةِ مَنْ تَرجَمَ لَهُمْ.

**سادسًا:** توثِيقُ أقوَالِ العُلمَاءِ مِنْ مَصادِرِها الأصلِيَّةِ – مَا أمْكَنَ ذَلكَ – بِذِكرِ المَصدَرِ والجُزْءِ والصَّفحةِ، مباشرةً إذا كانَ النَّقلُ حَرفِيًّا، وإذا كانَ النَّقلُ بِالمَعنَى وثَّقتُه بِقَولِي: انظُرْ... .

**سابعًا:** تَخرِيجُ الشَّواهِدِ الشِّعريَّةِ مِنْ دَواوِينِ أصْحَابِهَا قَدرَ الإمكَانِ، وذِكرُ بَعضِ المَصادِرِ الَّتِي نَسَبتِ الشَّاهدَ لِصَاحِبِه، وبَعضَ الَّتِي لَمْ تَنسِبْهُ، وشَرْحُ بَعضِ المُفرَدَاتِ، مَعَ بَيانِ بَحرِه، وإتمامِهِ إذا كان ناقصًا، وذِكر مَوضِعِ الشَّاهدِ فِيهِ.

**ثامنًا:** شَرحُ بَعْضِ الكَلِمَاتِ الَّتِي تَحتَاجُ إلَى شَرحٍ.

**تاسِعًا:** إضَافَةُ بَعْضِ الآرَاءِ والتَّعلِيقَاتِ الَّتِي لَهَا عَلَاقةٌ بِالمَسَائِلِ الوَارِدةِ فِي المَتنِ.

**عاشِرًا:** إثبَاتُ رَقَمِ اللَوحَةِ ورَمزِهَا بَعدَ آخِرِ كَلِمةٍ فِيهَا، مِثْل: [1/أ]، [1/ب]، [1/ج]، [1/1/ط]، معتبرًا الوَجْهَ والظَّهرَ لَوْحَةً وَاحِدَةً.

هَذَا وقَدِ اعتَمَدْتُ فِي تَحقِيقِ الكِتَابِ علَى أربَعِ نُسَخٍ مِنْ مَخطُوطَاتِهِ:

**الأولى**: نُسخَةُ مَكتَبةِ الأُوسْكُوريَال ورَقمُهَا (61)، مُصوَّرة سنة 1988م، وبِهَا (286) لَوحَةً، وعَدَدُ الأسطُرِ فِي أغلَبِهَا (30) سَطرًا، وخَطُّها مَشرِقِيٌّ وَاضِحٌ، واسْمُ نَاسِخِهَا علَى صَدْرِ اللَوحَةِ الأُولَى، وَهُوَ: علَيُّ بنُ علَيٍّ العِبَادِي، وقد رَمَزتُ لهَا بِالرَّمزِ (أ).

**الثَّانية**: نُسخَةُ مَكتَبةِ جَامِعَةِ المَلكِ سُعُودٍ، مصوَّرة، سُجِّلتْ بِقسْمِ المَخطُوطَاتِ تَحتَ رَقَمِ (7353ت 1561م)، وتَاريخُ النَّسخِ (ق:11 هـ) تَقدِيرًا، وتَقَعُ فِي (311) لَوحَةً، وعَدَدُ سُطُورِهَا (33) سَطرًا، مَقَاس 27×19سم، خَطُّها نَسْخٌ مَشرِقِيٌّ وَاضِحٌ، ورَمزْتُ لَها بِالرَّمزِ (ب).

**الثَّالثة**: نُسخَةٌ مصوَّرةٌ تَحمِلُ خَتْمَ جَامِعَةِ السُّليمَانيَّة، الأمَانَة العَامَّة لِلمكتَبَةِ المَركَزِيَّةِ علَى اللَوحَةِ رَقَم (11)، وتَحمِلُ خَتمَ مَكتَبةِ السُّليمانيَّة، وخَتمَ مُديرِيَّةِ الآثَارِ العامَّةِ حَيَازَة المَخطُوطاتِ علَى اللَوحَةِ الأولَى مِنَ المَخطُوطِ، وتَقَعُ فِي (318) لَوحَةً، وعَدَدُ سُطُورِهَا (25) سَطرًا، مَنقُوصَةً مِنَ اللَوحَتَينِ: (28)، (108)، وخَطُّهَا مَشرِقِيٌّ وَاضِحٌ، علَيهَا تَملُّكٌ بِاسمِ عَبدِ الغَفُورِ نَجلِ المَرحُومِ أسعَد أفَندِي صِبغَة اللهِ أفندِي زَادَه الصَّفوِيّ الحُسَين أبَادِي، ورَمزتُ لَهَا بِالرَّمزِ (ج).

**الرَّابعة**: نُسخَةُ دَارِ البَصَائِرِ المُصوَّرَة علَى طَبْعَةِ مَطبَعَةِ مُحمَّد أفَندِي مُصطَفَى، وبِهامِشِهَا شَرحُ المَرزِ لِلدَّمَامِينيّ، الطَّبعَةُ الأولَى: 1430 هـ–2009م، وتَقَعُ فِي مُجلَّدينِ، ورَمزْتُ لَهَا بِالرَّمزِ "ط".

## القِسْـمُ الثَّـانِي: التَّحْـقِيــقُ

## [إنْ المَكْسُورَة الخَفِيفَة]

قولُه[1]: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾[2]، **أيْ: وَمَا أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ، فَحَذَفَ المُبتَدَأَ وَبَقِيَتْ صِفَتُهُ**[3]. فِي الشَّرحِ: "والخَبَرُ هُوَ الجُملَةُ الوَاقِعَةُ بَعدَ إلَّا[4]، وضَمِيرُ "بِهِ" يَرجِعُ إلَى [47/1/ط] عِيسَى، وضَمِيرُ "مَوتِهِ" يَرجِعُ إلَى المُبتَدَإِ المَحذُوفِ[5] ... وقِيلَ[6] الضَّمِيرَانِ[7] لِعِيسَى"[8]، ثُمَّ قَالَ: [11/ج] "فَإنْ قُلتَ: يَلزَمُ علَى إعْرَابِ المُصَنِّفِ حَذْفُ المَوصُوفِ مَعَ كَونِ الصِّفَةِ

---

[1] المغني: 23/1.

[2] النِّساء: من الآية 158.

[3] استدلَّ ابنُ هشامٍ بالآية الكريمة على أنَّ "إنْ" نافيةٌ، وأنَّها دخلت على جملة اسميَّة، وقد سار في توجيهها على مذهب البصريّين، فقدَّر مبتَدَأً محذوفًا، والتَّقديرُ: ومَا منْ أهلِ الكتابِ أحدٌ، وهو ما قال به سيبويه في الكتاب: 345/2، وابنُ السَّراج في الأصول: 95/1، والفارسيُّ في التعليقة: 91/1، والسِّيرافيُّ في شرح الكتاب: 92/3، والشَّاطبيُّ في المقاصد الشَّافية: 692/4، والعكبريُّ في التِّبيان: 406/1، وأبو حيَّان في التَّذييل: 108/7، وغيرهم، أو: ومَا أحدٌ منْ أهل الكتاب، على ما ذكره الدَّماميني في شرح المزج: 127/1، أمَّا الكوفيُّون فقدَّروا المحذوف "مَنْ" الموصولة، قال الفرَّاء في معانيه 294/1: "معناه: مَنْ ليؤمنَنَّ به قبل موته"، واستبعده البصريُّون بأنَّ الاستثناء يكون بعد تمام الاسم، ومَنْ الموصولةُ والموصوفةُ غيرُ تامَّة. انظر: التِّبيان للعكبري: 406/1.

[4] في الخبر وجهان: **الأوَّل**: الجارُّ والمجرور: "من أهل الكتاب"، وما بعد "إلَّا" جملة قسميَّةٌ وقعت صفةً لمحذوف. وبه قال الزَّمخشريُّ في الكشَّاف 581/1، وتبعه عليه العكبريُّ في التِّبيان: 406/1، والبيضاوي: 108/2، وأبو السُّعود: 252/2، والنَّسفيُّ: 414/1، وصحَّحه السَّمين في الدُّرِّ المصون: 149/4، والشِّهاب الخفاجي: 198/3.

**الثَّاني**: أنَّ الجارَّ والمجرورَ صفةٌ لأحد، و"ليؤمنَنَّ" جملة جواب قسَمٍ محذوف، والقَسَمُ وجوابُه في موضع رفعِ خبر المبتدأ، وقال به أبو حيَّان في البحر: 129/1، وخطَّأ ما ذهب إليه الزَّمخشريُّ.

[5] نسب بعض المفسِّرين هذا التَّوجيه لعكرمة، ومجاهدٍ، وابنِ عبَّاس، والضَّحَّاكِ، والسُّدِّيّ. انظر: تفسير البغوي: 719/1، والمحرّر الوجيز: 134/2، وأبي السُّعود: 252/2، والبيضاوي: 108/2، والجواهر الحسان للثعالبي: 327/2.

[6] هذا قول أبي حيَّان في البحر: 129/1، والنَّسفي: 414/1، والشِّنقيطيّ في أضواء البيان: 129/7، وذكره قبلهم الزَّمخشريُّ وصدَّره بقوله: "وقيل". انظر: الكشَّاف: 581/1.

[7] في جميع النسخ: يرجع إلى عيسى، والتَّصويب من تحفة الغريب وشرح المزج.

[8] تحفة الغريب: 242/1 (بتصرُّف)، وانظر: شرح المزج: 128/1.

ظَرْفًا، وحُكْمُ حَذْفِ مَوصُوفِهِ حُكْمُ حَذفِ مَوصُوفِ الجُملَةِ فِي أنَّه لَا يَقَعُ إلَّا فِي الشِّعْرِ، قُلتُ: إنَّمَا ذَلِك إذَا لَمْ يَكُنِ المَنعُوتُ بَعْضَ مَجرُورٍ بِمِنْ أوْ فِي، [وَهُوَ فِي الآيَةِ بَعْضُ مَجرُورٍ بِمِنْ فَجَازَ"[1]. انتهى.

وأقُولُ: [هَذَا وَهْمٌ؛ لِأنَّ المَجرُورَ بِمِنْ أوْ فِي][2] الَّذِي يُشتَرَطُ فِي المَنعُوتِ أنْ يَكُونَ بَعضَهُ يُشتَرَطُ فِيهِ أنْ يُذْكَرَ قَبْلَ المَنعُوتِ، صَرَّحَ بِذَلِك[3] ابنُ مَالِكٍ فِي التَّسهِيلِ[4]، وصَرَّحَ بِهِ . أيضًا . غَيرُهُ[5]، حَتَّى الشَّارِحُ عِنْدَ الكَلَامِ علَى إلَّا الَّتِي بِمَنزِلَةِ غَيرٍ[6].

وظَاهِرٌ أنَّ المَجرُورَ بِمِنْ فِي الآيَةِ لَيسَ كَذَلِك علَى تَقدِيرِ أنْ يَكُونَ الجَارُّ والمَجرُورُ صِفَةً لِلمَحذُوفِ؛ لِأنَّ الصِّفَةَ لَا تَتَقَدَّمُ علَى المَوصُوفِ[7]، وإنَّمَا يَكُونُ كَذَلِك علَى تَقدِيرِ أنْ يَكُونَ الجَارُّ والمَجرُورُ خَبَرًا عَنِ المَحذُوفِ مُتَقَدِّمًا علَيهِ، وتَكُونُ الصِّفَةُ هِيَ الجُملَةُ الوَاقِعَةُ بَعدَ إلَّا، علَى أنَّه يُمكِنُ أنْ يَكُونَ هَذَا مُرَادَ المُصَنِّفِ بِأنْ يَكُونَ قولُه: أيْ: ومَا[8] أَحَدٌ مِنْ أهْلِ [الكِتَابِ][9] إلَّا لَيُؤمِنَنَّ [بِهِ][10]؛ بَيَانًا لِلمَعنَى لَا لِلإعْرَابِ، فَإنْ قُلتَ: قَالَ المُصَنِّفُ فِي الكَلَامِ علَى الوَاوِ فِي قَولِهِ: العَاشِرُ الوَاوُ الدَّاخِلَةُ [علَى الجُملَةِ][11] المَوصُوفِ بِهَا: "إنَّه لَا يَجُوزُ

---

[1] تحفة الغريب: 242/1.

[2] سقط من (أ).

[3] في (أ): به.

[4] انظر: شرح التَّسهيل: 323/3.

[5] انظر: المساعد، لابن عقيل: 421/2، وتوضيح المقاصد، للمرادي: 965/2، وشرح الأشموني: 329/2.

[6] قال الدَّماميني: "... قالوا في الجمل إذا كانت صفةً لموصوفٍ هو بعضٌ من مجرور بـ"مِنْ" أو "في" متقدِّمٌ جاز الحذفُ قياسًا". تحفة الغريب: 355/1.

[7] ذهب كثير من النُّحاة والمفسِّرين إلى أنَّ المبتدأ المحذوفَ تقديره: وما أحدٌ من أهل الكتاب إلَّا ليؤمنَنَّ به، بتقديم (أحد) على الجارّ والمجرور. انظر: المغني: 23/1، والبحر المحيط: 129/4، والدُّرّ المصون: 148/4، واللباب لابن عادل: 117/7، وروح المعاني: 188/3، والجواهر الحسان للثَّعالبي: 328/2، والرَّازي: 263/11، والشِّهاب: 198/3، والدَّعَّاس في إعراب القرآن: 234/1.

[8] في (ب): وما من أحد.

[9] سقط من (أ).

[10] سقط من (أ، ط).

[11] سقط من (ج).

التَّفرِيغُ فِي الصِّفَاتِ، لَا تَقُولُ: مَا مَرَرْتُ بِأحَدٍ إلَّا قَائِمٍ، نَصَّ علَى ذَلِك أبُو عَلِيٍّ وغَيرُهُ"[1]، ونَقَلَ –أيضًا– فِي آخِرِ البَابِ الثَّانِي عَنِ الأخْفَشِ[2]أنَّ "إلَّا" لَا تَفصِلُ بَينَ المَوصُوفِ والصِّفَةِ، وعَنِ الفَارِسِيِّ[3] أنَّه قَالَ[4]: لَا يَجُوزُ: مَا مَرَرْتُ بِأحَدٍ إلَّا قَائِمٍ[5].

قُلتُ: ونَقَلَ فِيهِ . أيضًا . عَنِ الزَّمَخشَرِيِّ وأبِي البَقَاءِ[6] أنَّهُمَا[7] يَرَيَانِ جَوَازَ ذَلِك[8]، بَلْ قَالَ التَّفتَازَانِيُّ فِي شَرحِ المِفتَاحِ فِي بَحثِ الجُملَةِ الحَالِيَّةِ[9]: لَا خِلَافَ فِي جَرَيَانِ الاستِثْنَاءِ المُفَرَّغِ فِي الصِّفَةِ، مِثْل: مَا جَاءَنِي رَجُلٌ إلَّا كَرِيمٌ[1]. انتهى.

---

[1] مغني اللبيب: 365/2.

[2] انظر قول الأخفش في البحر المحيط: 466/6.

[3] الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار بن سليمان بن أبَان، أبو عليٍّ، الفارسيُّ، النَّحويُّ، الفسويُّ، من بلاد فارس، قدم بغداد فاستوطنها، وأخذ عن علماء النَّحو بها، منهم: أبو إسحاق الزَّجَّاج، وأبو بكر بن السَّرَّاج، وأبو بكر مبرمان، وأبو بكر الخيَّاط، وبرع في النَّحو،ومِنْ تلامذته: أبو الفتح عثمانُ بن جنِّي، وعليُّ بنُ عيسى الرَّبعي، وغيرهما، صنَّف كتبًا غايةً في الإتقان، منها: التَّذكرة، والإيضاح، والتَّكملة، والمقصور والممدود، والحجَّة في القراءات، والإغفال، والمسائل: الحلبيَّات، والبغداديَّات، والبصريَّات، والشِّيرازيَّات، والعسكريَّات، وغيرها، توفِّي –رحمه الله– في بغداد سنة (377هـ). انظر ترجمته في: نزهة الألبَّاء، لأبي البركات الأنباري: ص232، ومعجم الأدباء: 811/2، وسير أعلام النُّبلاء: 369/12، والبلغة: ص108، ووفيَّات الأعيان: 80/2، وتاريخ العلماء النَّحويين، للتَّنُّوخي: ص 26، وإنباه الرُّواة: 309/1، والوافي بالوفيَّات: 290/11.

[4] انظر: المسائل البصريَّات: 841/2.

[5] انظر: مغني اللبيب: 432/2.

[6] عبد الله بن الحسين بن عبد الله، أبو البقاء، محبُّ الدِّين، العكبريُّ، البغداديُّ، الضَّريرُ، النَّحويُّ، الفرائضيُّ، الحنبليُّ، عالمٌ باللغة والأدب والفرائض والحساب، أصله من بلدة تسمَّى "عكبرا" على نهر دجلة، ومولده ووفاته ببغداد، أخذ النَّحوَ عن ابن الخشَّاب، وأبي البركات بن نجاح، والأدبَ عن عبد الرَّحيم بن العصَّار، والفقهَ عن الشَّيخ أبي الحكم بن إبراهيم بن دينار، والقاضي أبي يعلى الفرَّاء، والحديثَ عن أبي الفتح البطي، وأبي زرعة المقدسي، والقراءةَ عن أبي الحسن البطائحي، كان ثقةً صدوقًا فيما ينقله، غزيرَ العلم والفضل، كثيرَ المحفوظ، متديِّنًا، حسنَ الأخلاق، متواضعًا، من كتبه: شرحُ ديوان المتنبِّي، والتِّبيانُ في إعراب القرآن، وترتيبُ إصلاح المنطق، وإعرابُ الحديث، وشرح المفصَّل، للزمخشريِّ، والتَّلقينُ في النَّحو، وشرحُ المقامات الحريريَّة، توفِّي –رحمه الله– سنة (616هـ). انظر ترجمته في: معجم الأدباء: 1516/4، وسير أعلام النُّبلاء: 91/22، والبلغة: ص108، والوافي بالوفيَّات: 73/17، وإنباة الرُّواة: 116/2، وبغية الوعاة: 38/2، والأعلام: 80/4.

[7] يرى الزَّمخشري في الكشَّاف: 581/1: أنَّ ما بعد إلَّا جملة قسميَّة صفةٌ لمحذوف، أمَّا العكبريُّ فلم يثبتْ عندي أنَّه جعلها صفةً. انظر: التِّبيان: 406/1.

[8] انظر: مغني اللبيب: 432/2.

[9] لم أعثر على هذا القول في المطوَّل.

لَكِنْ فِي نفْيِهِ الخِلَافَ نَظَرٌ فَإِنَّه مَوجُودٌ، علَى أَنَّه يُمكِنُ أَنْ يُقالَ: مَا سَيَقُولُه المُصَنِّفُ لَيْسَ فِي مُطْلَقِ الصِّفَةِ، وإِنَّمَا هُوَ فِي صِفَةٍ ذُكِرَ مَوصُوفُهَا كَمَا فِي قَولِه[48/1/ط] تَعَالَى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾[2].

وفِي الكَشَّافِ[3]: "﴿لَيُؤْمِنَنَّ بِهِ﴾[4] جُمْلَةٌ قَسَمِيَّةٌ واقِعَةٌ صِفَةً[5] لِمَحذُوفٍ تَقْدِيرُه: وإِنْ مِنْ أَهْلِ الكِتَابِ أَحَدٌ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ، ونَحْوُه: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾[6]، ﴿وَإِن مِّنكم إِلَّا وَارِدُهَا﴾"[7].

وفِي حَاشِيَةِ التَّفتَازَانِيّ: فَيَكُونُ ﴿ لَيُؤْمِنَنَّ ﴾ جُملَةً خَبَرِيَّةً، مُؤَكَّدَةً بِقَسَمِيَّةٍ إِنشَائِيَّةٍ، واقِعَةٍ صِلَةً أو صِفَةً بِلَا تَأوِيلٍ، والاستِثْنَاءُ مُفَرَّغٌ مِنْ أَعَمِّ الأوصَافِ، والمَوصُوفُ المُقَدَّرُ مُبتَدَأٌ مُقَدَّمُ الخَبَرِ، أوْ[8] فَاعِلٌ لِلظَّرْفِ، ولَوْ جُعِلَ الظَّرفُ صِفَةَ مُبتَدَإٍ مَحذُوفٍ والاستِثْنَاءُ فِي مَوضِعِ[9] الخَبَرِ لَمْ يَبعُدْ. انتهى.

قَالَ أَبُو حَيَّانَ: لَيْسَ ﴿ لَيُؤْمِنَنَّ ﴾ صِفَةً ولَا قَسَمِيَّةً، بَلْ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ، والقَسَمُ وَجَوَابُه هُوَ الخَبَرُ؛ لِأَنَّه مَحَلُّ الفَائِدَةِ، ولَيْسَ المَجرُورُ مَحَطَّ الفَائِدَةِ فَلَا يَكُونُ خَبَرًا، وكَذَا: ﴿ إِلَّا لَهُ مَقَامٌ ﴾[10] وَ﴿ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ هُمَا الخَبَرَانِ[11]. انتهى.

---

[1] وما ذهب إليه الزَّمخشريُّ وأبو البقاء والتفتازانيُّ اعترضه أبو حيَّان بقوله: "وهذا الَّذي قاله الزَّمخشريُّ، وتبعه فيه أبو البقاء، لا نعلمُ أحدًا قاله منَ النَّحويّين، وهو مبنيٌّ على أنَّ ما بعد "إلَّا" يجوز أنْ يكون صفةً، وقد منعوا ذلك، قال الأخفشُ: لا يُفصَلُ بين الصِّفة والموصوف". البحر المحيط: 466/6.

[2] الحِجر: الآية 4.

[3] 581/1.

[4] النِّساء: من الآية 158.

[5] في (ط): واصفة.

[6] الصَّافَّات: الآية 164.

[7] مريم: من الآية 70.

[8] في (أ): وفاعل.

[9] في (أ، ط): موقع.

[10] في (أ): معلوم.

[11] انظر: البحر المحيط: 129/4.

وقَـالَ الزَّجَـاجُ[1]: حـذف أَحَـد لأنَّـه مَطلُـوبٌ[2] فِـي [كُـلِّ][3] نَفْـيٍ يَدخُلُـه الاستِثنَاءُ[4].

قولُه[5]: **وَقِيلَ فِي هَذِهِ [الآيَةِ][6] إنَّ التَّقدِيرَ: وَإنْ لَمْ تَنْفَعْ[7]:**

فِـي الشَّـرحِ: "ولَا يَخفَـاكَ أنَّ "إنْ" علَـى هَـذَا الـرَّأيِ لَيْسَـتْ لِحَقِيقَـةِ الشَّـرطِ، ضَرُورَةَ أَنَّ[8] الأمْرَ الوَاحِدَ لَا يَكُونُ مَشْرُوطًا بِالشَّيْءِ وَنَقِيضِه"[9].

وأَقُولُ: إنْ أَرَادَ الشَّرْطَ الأُصُولِيَّ وهُوَ –علَى مَا فِي أُصُول ابنِ الحَاجِبِ–: "مَا يَستَلزِمُ نَفيُه نَفْيَ أمْرٍ[10] علَى غَيرِ جِهَةِ السَّبَبِيَّةِ"[11]، فَمَا ذَكَرَه مِنْ الضَّـرُورَةِ حَقٌّ، لَكِنْ لَا يُفِيدُه [11/ب] لِأَنَّ الكَـلَامَ فِـي مَـدخُولِ "إنْ"، وهُـوَ لَـيسَ بِـلَازِمٍ أنْ يَكُونَ شَرْطًا بِهَذَا المَعنَى لِجَزَائِهَا، بَلْ قَدْ يَكُونُ كَذَلِك نَحْو: إنْ كانَ لِي مَالٌ فَأنَا

---

[1] إبراهيمُ بنُ السَّرِيِّ بن سهل أبو إسحاقَ الزَّجَّاج، النَّحويُّ، من أهل الفضل والدِّين، حسنُ الاعتقاد، كان يخرط الزُّجاجَ ثمَّ اتَّجه إلى النَّحو فلزم المبرِّد، له مؤلَّفات حِسانٌ منها: معاني القرآن وإعرابه، والاشتقاق، والقوافي، والعروض، وخلق الإنسان، وفعلت وأفعلت، وما ينصرف وما لا ينصرف، وشرح أبيات سيبويه، والنَّوادر، وغيرها، توفِّي –رحمه الله– سنة (311هـ)، وقيل: سنة (316هـ) والأوَّل أصوب. انظر ترجمته في: إنباه الرواة: 194/1، والبلغة: ص59، وتاريخ العلماء النَّحويين، للتنُّوخي: ص38، ووفيَّات الأعيان: 50/1، وسير أعلام النُّبلاء: 222/11، والوافي بالوفيَّات: 228/5، وبغية الوعاة: 411/1، والأعلام: 40/1.

[2] في (ب): معلوم.

[3] سقط من (ج).

[4] انظر قول الزَّجَّاج في: البحر المحيط: 129/4.

[5] المغني: 23/1.

[6] سقط من (أ، ب، ط)، والتصويب من المغني.

والحديث حول قوله تعالى: ﴿ **فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَىٰ** ﴾[سورة الأعلى: آية 9]، والتخريج الَّذي ذكره ابنُ هشام منسوب للفرَّاء، والنَّحَّاس، والجرجانيِّ، والزَّهراوي. انظر: الدُّرَّ المصون: 763/10، والهداية إلى بلوغ النِّهاية: 8211/12، وأبي السُّعود: 146/9، وروح المعاني: 320/15، واللباب: 282/20، وإعراب القرآن للنَّحَّاس: 206/5.

[7] في (أ): ينفع، وفي (ب): تنفع به.

[8] في (أ، ب): إذ.

[9] تحفة الغريب: 243/1، وانظر: شرح المزج: 133/1.

[10] في (ج): أمر آخر.

[11] مختصر منتهى السؤل والأمل في علميّ الأصول والجدل، تحقيق نذير حمادو، الشركة الجزائرية اللبنانية، دار ابن حزم، ط1427/1هـ – 2006م، 820/2.

أَحُجُّ، وقَدْ يَكُونُ سَبَبًا نَحْو: إنْ كانَتِ الشَّمْسُ طَالِعَةً فَالنَّهَارُ مَوجُودٌ، وقَدْ يَكُونُ لَا شَرطًا وَلَا سَبَبًا نَحْوُ: إنْ كانَ زَيدٌ أَبِي فَأَنَا ابْنُه، وإنْ كانَ النَّهَارُ مَوجُودًا فَالشَّمْسُ طَالِعَـةٌ[1]، وإنْ أَرَادَ الشَّـرْطَ النَّحْـوِيَّ وهْـوَ: مَـا يَقَـعُ بَعـدَ إنْ ونَحوِهَـا مُعَلَّقـاً علَيـهِ مَضْمُونُ جُملَةٍ أُخْرَى[2]، فَالضَّرُورَةُ غَيرُ صَحِيحَةٍ؛ لِصَحَّةِ قَولِك: إنْ جَاءَ زَيدٌ وإنْ لَمْ يَجِئْ أُكرِمْك، والجَوَابُ: أنَّ المُرَادَ الشَّرطُ النَّحوِيُّ، ونَحْوُ: إنْ جَاءَ زَيدٌ وإنْ لَمْ يَجِئْ أُكرِمْك لَيسَ بِصَحِيحٍ علَى[3] كَوْنِ إنْ لِلشَّرطِ، وسَيذْكُرُ المُصَنِّفُ هَذَا فِي البَابِ الثَّانِي فِي[4] الجُملَةِ المُعتَرِضَةِ، فِيمَا تَتَمَيَّزُ عَنِ الحَالِيَّةِ[5]، قَالَ[6] فِي الشَّرحِ: "وهَذِه هِيَ الَّتِي يُسَمِّيهَا بَعضُ المُتَأَخِّرِينَ بِالمُتَّصِلَةِ والوَصْلِيَّةِ[7]، ويَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ أَنَّهَا قَدْ تُستَعمَلُ بِدُونِ وَاوٍ، وإنَّمَا مَعنَاهُ أَنْ يُجعَلَ نَقِيضُ الشَّرْطِ مَحذُوفًا مَعَ العَاطِفِ، لَا أَنَّك تُقَدِّرُ المَحذُوفَ[49/1/ط] هُوَ العَاطِفُ فَقَطْ كَمَا سَبَقَ[8] إلَى بَعضِ الأذْهَانِ؛ لِأَنَّ حَذْفَ العَاطِفِ بِمُفرَدِه قَلِيلٌ"[9].انتهى.

وأقولُ: فِيهِ نَظَرٌ، أمَّا أوَّلاً: فَلِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذِه هِيَ إنِ الَّتِي يُسَمِّيهَا بَعضُ المُتَأَخِّرِينَ بِالمُتَّصِلَةِ والوَصْلِيَّةِ[10]، وإنَّمَا هِيَ إنِ الشَّرْطِيَّةُ غَيرُ الوَصلِيَّةِ[11]؛ لِأَنَّ هَذِه قُدِّرَ لَهَا مَعطُوفٌ عَلَيهَا، وتِلْك لَا يُقَدَّرُ لَهَا، بَلْ تَكُونُ مَقرُونَةً بِالوَاوِ، وقَدْ تَكُونُ غَيرَ مَقرُونَةٍ بِهَا، وقَدْ أَشَارَ التَّفتَازَانِيُّ فِي نَحوِ هَذَا إلَى ذَلِك، حَيثُ قَالَ فِي مُطَوَّلِهِ: "وأمَّا الوَاوُ الدَّاخِلَةُ علَى الشَّرطِ المَدلُولِ علَى جَوَابِه

[1] معنى هذا أنَّ الشَّرط أعمُّ من أنْ يكون شرطًا أو سببًا، كما مثَّل له. انظر: المطوَّل: ص334.

[2] انظر: شرح كتاب الحدود في النَّحو، للفاكهي: ص275، وحاشية الدُّسوقي على مختصر المعاني: 52/2.

[3] في (أ): على أنَّ.

[4] سقط من (ب).

[5] انظر: مغني اللبيب: 395/2.

[6] في (أ، ج): ثم قال.

[7] في (أ): الوصيلة.

[8] في (ب، ج، ط): يسبق.

[9] تحفة الغريب: 243/1.

[10] قال عبَّاس حسن: "إنْ الوصليَّة: أي الزَّائدة لوصل الكلام بعضه ببعض، وتقويةِ معناه، فلا تعمل شيئًا، ويمكن الاستغناء عنها، ما لم يمنع وزن الشِّعر". النحَّو الوافي: 433/4.

[11] في (أ): الوصيلة.

بِمَا قَبلَهُ مِنَ الكَلَامِ؛ وذَلِك إذَا كانَ ضِدَّ الشَّرطِ المَذْكُورِ، أولَى بِالاستِلزَامِ لِذَلِك الكَلَامِ السَّابِقِ الَّذِي هُوَ كَالعِوَضِ عَنِ الجَزَاءِ مِنْ ذَلِك الشَّرطِ، كَقَولِك: أُكْرِمهُ وإنْ شَتمَنِي، واطْلُبُوا العِلْمَ ولَو بِالصِّينِ، فَذَهَبَ[1] [10/أ] صَاحِبُ الكَشَّافِ إلَى أنَّهَا لِلحَالِ[2]، والعَامِلُ فِيهَا مَا تَقَدَّمَه[3] مِنَ الكَلَامِ، وعلَيهِ الجُمهُورُ، وقالَ الجَنزِيُّ[4]: إنَّهَا لِلعَطفِ علَى مَحذُوفٍ[5]، وهْوَ ضِدُّ الشَّرطِ المَذكُورِ، ... وقالَ بَعْضُ المُحَقِّقِينَ مِنَ النُّحَاةِ: إنَّهَا اعتِرَاضِيَّةٌ[6]، [ويَعنِي بِالجُملَةِ الاعتِرَاضِيَّةِ مَا يَتَوسَّطُ بَينَ أجْزَاءِ الكَلَامِ، مُتَعلِّقًا بِه مَعنًى][7]، ... وقَدْ يَجِيْءُ بَعدَ تَمامِ الكَلَامِ"[8].

وأمّا ثَانِيًا: فَإنَّه لَا يَتَعيَّنُ أنْ يَكُونَ مَا ذَكَرَه مَعنَى كَلَامِهِمْ، بَلْ مَعنَاهُ أنَّهَا تُستَعْمَلُ مِنْ غَيرِ ذِكْرِ الوَاوِ وَغَيرِ تَقدِيرِهَا مَحذُوفَةً.

وأمَّا ثَالِثًا: فَلِأنَّ الوَاوَ الدَّاخِلَةَ علَى [إنْ][9] الوَصْلِيَّةِ هِيَ وَاوُ الحَالِ لَا العَطْفِ[10]، وكَذَلِك الجُملَةُ عِندَ تَجَرُّدِهَا عَنِ الوَاوِ فِي مَحَلِّ نَصبٍ علَى الحَالِ، قالَ التَّفتَازَانِيُّ فِي المُطَوَّلِ: "وقَدْ يُستَعمَلُ إنْ فِي غَيرِ الاستِقبَالِ ... إذَا[11] جِيءَ

---

[1] في (ب): ذهب.

[2] انظر: الكشَّاف: 244/4.

[3] في (ج): تقدَّم.

[4] عمرُ بنُ عثمان بنِ الحسين بن شُعيب، الجَنزيُّ، أبو حفص، أحدُ المشهورين بالأدب، والنَّحو، والنَّظم، والنَّثر، كان عفيفًا، حسن السريّة، كثيرَ العبادة، قرأ الأدب على أبي المظفَّر الأبيوري، وسمع بهمذان أبا محمَّد عبد الرَّحمن بن أحمد الدُّونيَّ، شاعت تصانيفه، وانتشرت بين النَّاس، توفِّي سنة (550هـ). انظر ترجمته في: التَّحبير في المعجم الكبير، لأبي سعد السَّمعاني: 522/1، وتاريخ الإسلام: 988/11، ومعجم الأدباء: 2092/5، وإنباه الرُّواة: 329/2.

[5] انظر رأي الجنزيّ في: المطوَّل: ص468، وشرح الرَّضي على الكافية: 99/4، وغنية الأريب: 147/1.

[6] هذا رأي الرَّضيّ. انظر: شرحه على الكافية: 99/4، وإليه ذهب الأمير في حاشيته على المغني: 22/1.

[7] سقط من (أ).

[8] المطوَّل: ص467، 468.

[9] سقط من (ب).

[10] في (ج): لا واو العطف.

[11] في (ب): إذْ.

بِهَا فِي مَقَامِ التَّأْكِيدِ مَعَ وَاوِ الحَالِ لِمُجرَّدِ الوَصْلِ والرَّبْطِ، ولَا يُذْكَرُ حِينَئِذٍ لَهَا[1] جَزَاءٌ نَحْوُ: زَيدٌ وإِنْ كَثُرَ مَالُهُ بَخِيلٌ، وعَمْرٌو وإِنْ أُعْطِيَ جَاهًا لَئِيمٌ"[2].

قولُه[3]: **وقِيلَ إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ بَعْدَ أَنْ عَمَّهُمْ بِالتَّذْكِيرِ:**

ذَكَرَ هَذَا الوَجْهَ والَّذِي بَعدَهُ صَاحِبُ الكَشَّافِ، فَإِنَّه قَالَ: "فَإِنْ قُلْتَ: كَانَ الرَّسُولُ مَأمُورًا بِالذِّكْرَى نَفَعَتْ أَوْ[4] لَمْ[5] تَنفَعْ، فَمَا مَعنَى اشْتِرَاطِ النَّفْعِ؟ قُلتُ: هُوَ علَى وَجهَينِ: أَحَدِهِمَا: أَنَّ الرَّسُولَ قَدِ استَفْرَغَ مَجهُودَهُ فَي تَذْكِيرِهِمْ، [ومَا كَانُوا يَزِيدُونَ -علَى زِيَادَةِ الذِّكْرَى- إِلَّا عُتُوًّا وطُغْيَانًا، وكَانَ يَزْدَادُ جِدًّا فِي تَذكِيرِهِمْ][6] وحِرصًا علَيهِ، فَقِيلَ لَهُ: ﴿وَمَا أَنتَ عَلَيْهِم بِجَبَّارٍ ۖ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾[7]، ﴿فَاصْفَحْ عَنْهُمْ وَقُلْ سَلَامٌ ۚ﴾[8] ﴿فَذَكِّرْ إِن نَّفَعَتِ الذِّكْرَى﴾[9]، وذَلِك بَعْدَ إِلْزَامِ الحُجَّةِ بِتَكرِيرِ التَّذكِيرِ.

وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ ظَاهِرُه شَرْطًا ومَعنَاهُ ذَمًّا واسْتِبعَادًا لِتَأثِيرِ الذِّكْرَى فِيهِمْ"[10].

قولُه[11]: **وَقَرَأَ سَعِيدُ بْن جُبَيرٍ**[12]: ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ﴾[1]:

---

[1] في (ط): لها حينئذٍ.

[2] المطوَّل: ص327، 328.

[3] المغني: 23/1.

[4] في (ب): أم.

[5] سقط من (ب).

[6] سقط من (ب).

[7] سورة ق: من الآية 45.

[8] الزخرف: من الآية 89.

[9] الأعلى: الآية 9.

[10] الكشَّاف: 244/4 (بتصرُّف).

[11] المغني: 24/1.

[12] سعيد بنُ جُبير بن هشامٍ، الإمامُ، الحافظُ، المُقرِئُ، المُفسِّرُ، أبو محمَّد، ويقال: أبو عبد الله، الوالبيُّ مولاهم الكوفيُّ، حبشيُّ الأصل، روى عن ابن عبَّاسٍ، وعائشة، وعديّ بن حاتم، وأبي موسى الأشعريّ، وأبي هُريرة، وابن

قَالَ ابنُ الصَّائِغِ: "هَذَا تَخرِيجُ أَبِي الفَتحِ لِهَذِه القِرَاءةِ[2]، وقَدْ اعتُرِضَ عَلَيهِ بِأَنَّه يُنَاقِضُ [القِرَاءَةَ][3] المَشهُورَةَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ﴾ بِالتَّشْدِيدِ، وخَرَّجَهَا المُعتَرِضُ علَى أَنَّهَا المُخَفَّفةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، بِتَقدِيرِ عَمَلِهَا فِي الجُزْأَينِ النَّصْبَ[4]، وقَدْ أَجَابَ بَعضُهُمْ عَنِ[12/ج] الاعتِرَاضِ[50/1/ط] بِالتَّنَاقُضِ بِأَنَّ المِثلِيَّةَ [فِي القِرَاءَتَينِ][5] لَمْ تَتَوَارَدْ[6] علَى مَحَلٍّ وَاحِدٍ[7]. انتهى.

---

مسعود، والضَّحَّاك، وأبي سعيد الخُدريّ، وروى عن التَّابعين مثل: أبي عبد الرَّحمن السُّلَميّ، وغيره، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء، وحدَّث عنه خلقٌ كثير، قتله الحجَّاج سنة (95هـ)، رحمه الله تعالى. انظر ترجمته في: تهذيب التَّهذيب، لابن حجر: 11/4، وسير أعلام النُّبلاء: 187/5، وغاية النِّهاية: 305/1، ومشاهير علماء الأمصار، لابن حِبَّان البستيّ: ص133، ومعرفة القرَّاء الكبار: 68/1، ووفيَّات الأعيان: 371/2، والوافي بالوفيَّات: 129/15، والأعلام: 93/3.

[1] الأعراف: من الآية 194.

قرأ الجمهور (إِنَّ الَّذينَ) بتشديد نون (إِنَّ)، وقرأ سعيدُ بنُ جُبيرٍ بتخفيف النُّون، وكسرها منعًا لالتقاء السَّاكنين، وبنصب (عباد)، وبنصب (أمثالكم). انظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذِّ القراءات، لابن جنّي: 270/1، وإعراب القرآن، للنَّحَّاس: 84/2، 85، والبحر المحيط: 250/5.

[2] قال أبو الفتح عثمانُ بنُ جنّي: "ومن ذلك قراءة سعيد بن جُبير: (إِنِ الَّذينَ تدعون من دون الله عبادًا)، نصبٌ، (أمثالَكم)، نصبٌ، قال أبو الفتح: ينبغي – والله أعلم – أنْ تكونَ (إِنْ) هذه بمنزلة (مَا)، فكأنَّه قال: ما الَّذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالَكم، فأعمل (إِنْ) إعمال (مَا)، وفيه ضعفٌ؛ لأنَّ (إِنْ) هذه لم تختصَّ بنفي الحاضر اختصاص (مَا) به، فتُجرى مجرى ليس في العمل، ويكون المعنى: إنْ هؤلاء الَّذين تدعون من دون الله إنَّما هي حجارة أو خشب، فهم أقل منكم لأنَّكم أنتم عقلاء ومخاطَبون، فكيف تعبدون ما هو دونكم". المحتسب: 270/1.

[3] سقط من (ج).

[4] المعترض هو أبو حيَّان، فقد نسب القراءة لابن جُبير، ثمَّ علَّق على تخريج أبي الفتح بقوله: "ولا يتعيَّن هذا التَّخريج، بل تحتمل هذه القراءةُ الشَّاذَّةُ أنْ تكون (إِنْ) هي المخفَّفة من الثَّقيلة، ويكون قد أعملها، ونصب الخبر على حدِّ ما جاء ذلك في (إِنَّ) المشدَّدة ... وهذا التَّخريج أحسن، بل يتعيَّنُ لتوافق القراءتين، وأمَّا تخريج أبي الفتح ففيه تنافي القراءتين، ولا يُناسبُ هذا التَّنافي في القرآن، بل يستحيل ذلك؛ إذْ قراءةُ التَّشديدِ تقتضي أنْ يكونوا عبادًا أمثالهم، وقراءة التَّخفيف على تخريج أبي الفتح تقتضي أنْ لايكونوا عبادًا أمثالهم، وهو محال في كلام الله تعالى". التذييل والتكميل278/4، 279، وانظر: البحر المحيط: 250/5.

[5] سقط من (ج).

[6] في (أ، ب): تتواردا.

[7] هذا ردُّ ناظر الجيش على تخريج أبي حيَّان، ونصُّه: "وقد ارتكب الشَّيخُ تعسُّفًا كبيرًا في التَّخريج الَّذي ذكره؛ لأنَّ إنَّ الثَّقيلة لم يثبتْ لها نصبُ الجزأين، فكيف يثبتُ للمخفَّفة، والحقُّ أنَّ (إِنْ) في هذه القراءة نافيةٌ كما قال ابنُ جنّي، ولا تنافيَ بينها وبين القراءة المشهورة؛ لأنَّ المعنى على قراءة التَّشديد أنَّهم عبادٌ أمثالُهم في العبوديَّة، فكيف يعبد العبدُ عبدًا آخرَ؟ والمعنى على القراءة الشَّاذَّة: ما الَّذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم، أي: في

وأَقُولُ: يَعنِي أنَّ المِثلِيَّةَ المُثْبَتَةَ هِيَ المِثلِيَّةُ فِي العُبُودِيَّةِ[1]، والمَنْفِيَّةَ هِيَ المِثلِيَّةُ فِي الإنْسَانِيَّةِ[2].

قولُه[3]: **مِنْ أَهْلِ العَالِيَةِ:**

فِي الصِّحَاحِ: "هِيَ مَا فَوقَ نَجْدٍ إلَى أَرْضِ تِهَامَةَ، وإلَى مَا وَرَاءَ مَكَّةَ، وهِيَ الحِجَازُ وَمَا وَالَاهَا، والنِّسْبَةُ إلَيْهَا عَالِيٌّ، ويُقَالُ . أيْضًا . عَلَوِيٌّ علَى غَيرِ قِياسٍ"[4].

قولُه[5]: **اعتِبَاطًا:**

هُوَ بِمُهمَلَتَينِ، أيْ لَا لعِلَّةٍ، يُقَالُ: عَبَطْتُ النَّاقَةَ واعْتَبَطْتُهَا إذَا ذَبَحْتُهَا وَلَيسَ بِهَا عِلَّةٌ[6].

قولُه[7]: **وَمِثْلُ هَذَا البَحْثِ فِي قَولِه تَعَالَى:** ﴿لَّكِنَّا۠هُوَاللَّهُرَبِّي﴾[8]:

فَإنَّ أصلَهُ لَكِنْ أنَا، حُذِفَتِ الهَمزَةُ ثُمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي النُّونِ[9]، [وعِندَ البَعضِ[10]: نُقِلَتْ حَرَكَةُ الهَمزَةِ إلَى النُّونِ ثُمَّ أسقِطَتْ، ثُمَّ أُدْغِمَتِ النُّونُ فِي النُّونِ][11] فَقِيلَ: لَكِنَّا[1]، وإثْبَاتُ الأَلِفِ وَصْلًا فِيهِ فَصِيحٌ[2]، بِخِلَافِ أنَا إذَا أُثْبِتَ

---

الإنسانيَّة، بل هم عبادٌ دونكم؛ لأنَّهم حجارةٌ، فكيف يعبدُ الإنسانُ مَنْ هو دونه؟ فالمنفيُّ كونُهم أمثالَهم لا كونُهم عبادًا؛ لأنَّ نفيَ المقيَّد بقيدٍ إنَّما يُنصَبُ النَّفيُ فيه على القيدِ، وهذا أمرٌ ظاهرٌ لا مَنَازَعةَ فيه". تمهيد القواعد: 1218/3.

[1] وهي على قراءة الجمهور.

[2] هذا بنصِّه قول الدَّماميني في تعليق الفرائد: 254/3.

[3] المغني: 24/1.

[4] الصِّحاح: (علا) 2436/6، وانظر: معجم البلدان: 71/4، ومراصد الاطِّلاع، عبد المؤمن البغدادي: 911/2.

[5] المغني: 24/1.

[6] انظر: الصِّحاح: (عبط) 1142/3، والقاموس المحيط: ص677، وتاج العروس: 464/19.

[7] المغني: 24/1.

[8] الكهف: من الآية 37.

[9] انظر: مجاز القرآن، لأبي عبيدة: 403/1، ومعاني القرآن، للفرَّاء: 144/2.

[10] هذا رأي أبي القاسم الزَّجَّاجي، والزَّمخشريِّ، وابن مالك، وأبي حيَّان. انظر: اللامات: ص177، والكشَّاف: 722/2، وشرح التَّسهيل: 141/1، والبحر المحيط: 178/7.

[11] سقط من (ب).

أَلِفُهُ فِي الوَصلِ فَإنَّه لَيسَ بِفَصِيحٍ؛ لِأنَّ الأَلِفَ تَدُلُّ علَى أنَّ الأصْلَ: لَكِنْ أنَا، وبِغَيرِ الأَلِفِ يَلْزَمُ الالْتِبَاسُ بِالمُشَدَّدَةِ[3]، وإنَّمَا قُلنَا: إنَّ أصْلَه لَكِنْ أنَا ولَيسَ لَكِنَّ [المُشَدَّدَةَ لِوَجْهَينِ: أحَدِهِمَا: وُقُوعُ الضَّمِيرِ المَرفُوعِ بَعدَهُ، ولَا يَقَعُ الضَّمِيرُ المَرفُوعُ بَعْدَ لَكِنَّ][4]، ولَا يَستَقِيمُ تَقدِيرُ ضَمِيرِ الشَّأنِ لِيَكُونَ اسْمَ "لَكِنَّ"، ويَكُونَ ﴿هُوَ اللَّهُ رَبِّـي﴾ خَبَرَهُ؛ لِأنَّ حَذفَ ضَمِيرِ الشَّأنِ المَنْصُوبِ بِغَيرِ أنِ المَفتُوحَةِ المُخَفَّفَةِ ضَعِيفٌ، بَلْ قَالَ الرَّضِيُّ فِي بَحثِ لُحُوقِ الفَاءِ لِلجَوَابِ إذَا كانَ فِعْلًا مُضَارِعًا: "إنَّه لَا يَجُوزُ تَقدِيرُ ضَمِيرِ الشَّأنِ إلَّا بَعدَ أنِ المُخَفَّفَةِ قِيَاسًا وإنَّ وأخَوَاتِهَا ضَرُورَةً"[5].

وثَانِي الوَجْهَينِ: أنَّهُمْ وقَفُوا علَيهِ[51/1/ط] بِالْأَلِفِ، ولَوْ كانَ لَكِنَّ بِالتَّشدِيدِ لَمَا جَازَ ذَلِك، فَهُوَ "لَكِن" الخَفِيفَةُ[6] و"أنَا" مُبْتَدَأٌ، [وهُوَ مُبتَدَأٌ][7] ثَانٍ، و"اللهُ" مُبتَدَأٌ ثَالِثٌ، و"رَبِّي" خَبَرُ الثَّالِثِ، والثَّالِثُ وخَبَرُه خَبَرُ الثَّانِي، والثَّانِي وخَبَرُه خَبَرُ الأوَّلِ، والعَائِدُ علَى الأوَّلِ هُوَ اليَاءُ، ويَجُوزُ أنْ يَكُونَ اسْمُ "اللهِ" بَدَلًا مِنْ "هُوَ"[8].

قولُه[9]: **خِلَافًا لِلكُوفِيّينَ**:

أيْ أُخَالِفُ خِلَافًا، [واللَامُ][10] لِلتَّبْيِينِ كَمَا فِي: سَقْيًا لَكَ[11]، فيَكُونُ "خِلَافًا" مَفْعُولًا مُطْلَقًا[12]، أوْ أقُولُ ذَلِك مُخَالِفًا أوْ ذَا[1] خِلَافٍ، فَيكُونُ خِلَافًا حَالًا،

---

[1] قرأ ابنُ عامر وابنُ كثير في رواية ابن فليح ويعقوب والبرجمي بإثبات الألف وصلًا ووقفًا، وقرأ الباقون (لكنَّ) بحذف الألف في الوصل. انظر: المبسوط في القراءات العشر، لابن مهران: ص277.

[2] انظر: شرح الرَّضي على الشَّافية: 541/1.

[3] انظر: تفسير محاسن التأويل للقاسمي: 34/7.

[4] سقط من (ب).

[5] شرح الرَّضيّ على الكافية: 113/4.

[6] في (ج): المخفَّفة.

[7] سقط من (ج).

[8] انظر: المحتسب: 29/2، 30.

[9] المغني: 24/1.

[10] سقط من (أ).

[11] انظر: الجنى الدَّاني: ص97.

[12] انظر: شرح المزج: 140/1.

وظَاهِرُ كَلَامِهِ أَنَّ الخِلَافَ رَاجِعٌ إِلَى إِعمَالِ المُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ، [وهْوَ غَيرُ سَدِيدٍ؛ لِأَنَّه يَقتَضِي أَنَّ الكُوفِيِّينَ قَائِلُونَ بِالمُخَفَّفَةِ مِنَ الثَّقِيلَةِ][2] غَيرُ قَائِلِينَ بِإِعمَالِهَا، وهُمْ لَا يَقُولُونَ بِهَا ولَا بِإِعمَالِهَا[3]، ومَا قِيلَ إِنَّه إِنِ المُخَفَّفَةُ يَقُولُونَ إِنَّهُ إِنِ النَّافِيَةُ[4]، وحِينَئِذٍ فَيَنبَغِي رُجُوعُ قَولِهِ: "خِلَافًا" إِلَى جُمْلَةِ مَا تَقَدَّمَ، ويَكُونُ الدَّلِيلُ المَذكُورُ لِرَدِّ قَولِهِمْ إِنَّهَا غَيرُ عَامِلَةٍ صَرِيحًا، وقَولِهِمْ إِنَّهَا[5] النَّافِيةُ ضِمنًا[6].

وفِي الشَّرحِ: "ويُمكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنهُ -يَعنِي عَنْ ذَلِك الإِشْكَالِ- بِأَنَّ قَولَه: خِلَافًا لِلكُوفِيِّينَ يَرجِعُ إِلَى [صَدْرِ][7] المَسْأَلَةِ فَقَطْ، وهُوَ قَولُه: أَنْ تَكُونَ مُخَفَّفَةً مِنَ الثَّقِيلَةِ ... ويَلزَمُ مِنَ الإِعمَالِ كَونُهَا مُخَفَّفَةً، فَقَدْ تَضَمَّنَ الدَّلِيلُ رَدَّ القَولِ بِأَنَّهَا النَّافِيَةُ"[8]. انتهى.

قولُه[9]: **لَنَا قِرَاءَةُ الحَرَمِيَّينِ وَأَبِي بَكْرٍ:** ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾[10]:

قِرَاءَةُ أَبِي بَكرٍ[11] بِتَخفِيفِ النُّونِ، وتَشدِيدِ المِيمِ[12]، وقِراءَةُ الحَرَمِيَّينِ[13] بِتَخفِيفِهِمَا[14]، فَالتَلَفُّظُ[52/1/ط] بِالآيَةِ مَرَّةً وَاحِدَةً مَنسُوبَةً لِلثَّلَاثَةِ غَيرُ مُمكِنٍ، فَلَوِ اقتَصَرَ المُصَنِّفُ علَى قَولِه: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا ﴾ لَكَفَاهُ فِي الاستِدْلَالِ ولَمْ يَتَأَتَّ

---

[1] في (أ): أورد.

[2] سقط من (أ).

[3] في (ط): وهم لا يقولون قولًا بإعمالها.

[4] انظر: الإنصاف: 195/1، وشرح التَّسهيل، لابن مالك: 33/2، 34، وشرح الرَّضي على الكافية: 366/4.

[5] في (ط): أنَّها.

[6] انظر: منتهى أمل الأريب: ص228.

[7] سقط من (ب).

[8] تحفة الغريب: 245/1.

[9] المغني: 24/1.

[10] هود: من الآية 111.

[11] شُعبةُ بنُ عياش بن سالم الأزدي، أو الأسدي، أبو بكر، من مشاهير القُرَّاء، كان إمامًا حجَّةً فقيهًا، توفِّي -رحمه الله- بالكوفة سنة (193هـ). انظر ترجمته في: غاية النِّهاية: 326/1، والأعلام: 165/3.

[12] انظر: السَّبعة في القراءات، لابن مجاهد: ص339، وإبراز المعاني من حرز الأماني، لأبي شامة: ص521.

[13] الحرميَّان: نافعٌ المدنيُ، وابنُ كثير المكِّيُ.

[14] انظر: السبعة في القراءات: ص339، والبحر المحيط: 216/6.

علَيهِ إشْكَالٌ، ثُمَّ إنَّ المُصَنِّفَ فِي بَحثِ "لَمَّا" ذَكَرَ أنَّ قِراءَةَ أبِي بَكْرٍ مُحتَمِلَةٌ لِأنْ تَكُونَ إنْ نَافِيةً، وكُلًّا مَفعُولًا بِإضْمَارِ أرَى[1]، ولَمَّا بِمعنَى إلَّا[2]، وأنْتَ تَعلَمُ أنَّه[3] مَعَ هَذَا الاحتِمَالِ لَا يَتَأتَّى بِقرَاءَةِ أبِي بَكْرٍ استِدلَالٌ[4]، بَلْ ولَا بِقِراءَةِ الحَرَمِيَّينِ أيضًا؛ لِأنَّ[5] لِلكُوفِيّينَ أنْ يَقُولُوا إنَّ "إنْ" نَافِيَةٌ، و﴿ كُلًّا﴾ مَنصُوبٌ بِـ"أَرَى" مَحذُوفًا[6]، واللَامُ بِمعنَى "إلَّا" علَى مَا هُوَ مَعرُوفٌ مِنْ مَذهَبِهِمْ[7]، فَإنْ قُلتَ: هُنَا لَامَانِ فَأيُّهُمَا الَّتِي بِمعنَى إلَّا؟ قُلتُ: الأُوْلَى، وأمَّا الثَّانِيَةُ فَهِيَ لَامُ قَسَمٍ مُقَدَّرٍ[8]، وفِي شَرحِ التَّسهِيلِ لِابنِ أمِّ قَاسِمٍ[9]: "لَا عَمَلَ لِـ"إنْ" عِنْدَ الكُوفِيّينَ، ولَا هِيَ مُخَفَّفةٌ [12/ب] مِنْ "إنَّ" بَلْ هِيَ النَّافِيَةُ، واللَامُ بَعدَهَا بِمعنَى إلَّا، ويَجعَلُونَ النَّصْبَ فِي ﴿ وَإِنَّ كُلًّا ﴾[10] بِفِعلٍ يُفَسِّرُه ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾، أوْ بِهِ نَفسِهِ، وبِهِ قَالَ الفَرَّاءُ[11]، وَرُدَّ بِأنَّ اللَامَ لَا تُعرَفُ فِي كَلَامِهِمْ بِمعنَى إلَّا"[1]. انتهى.

---

[1] في (ب، ط): أي.

[2] انظر: مغني اللبيب: 282/1.

[3] في (أ): أنَّ.

[4] في (أ): الاستدلال.

[5] في (أ): بأنَّ.

[6] انظر: حاشية الصَّبَّان على الأشموني: 428/1، ومنع العكبريُّ هذا التَّقدير لأنَّه لا يستقيم مع تقدير القَسَم. انظر: اللباب في علل البناء والإعراب: 221/1.

[7] انظر: تمهيد القواعد: 1362/3.

[8] انظر: شرح كتاب سيبويه، للسيرافي: 465/2، 466، وشرحه للرُّمَّاني: 1066/1، 1067، وشرح قواعد الإعراب، للشيخ زاده: ص118.

[9] الحسنُ بنُ قاسم بن عبد الله المرادي، أبو محمَّد، بدرُ الدِّين، المعروفُ بابن أُمّ قاسم، وهي جدَّته لأبيه، واسمها زهراء، ومعروفة بالشَّيخة، كان تقيًّا صالحًا، أخذ العربيَّة عن أبي عبد الله الطَّنجيّ، والسِّراج الدَّمنهوريّ، وأبي زكريَّاء الغماريّ، وأبي حيَّان، وأخذ الفقه عن الشَّرف المقيليّ المالكيّ، والأصولَ عن شمس الدِّين بن اللبَّان، وأتقن العربية والقراءات على المجد إسماعيل الششتري، من كتبه: شرح التَّسهيل، وشرح المفصَّل، وشرح الألفيَّة، وتفسير القرآن، وشرح الشَّاطبية، والجنى الدَّاني في حروف المعاني، توفِّي -رحمه الله- سنة (749 هـ)، ودفن بسرياقوس. انظر ترجته في: شذرات الذَّهب: 159/6، وغاية النِّهاية: 227/1، وبغية الوعاة: 517/1، والأعلام: 211/2.

[10] في (ب، ط): في إن وكلًّا.

[11] أقرَّ الفرَّاء بخطأ توجيه الكوفيّين للقراءة فقال: "وأمَّا الَّذين خفَّفوا (إنَّ) فإنَّهم نصبوا (كُلًّا) بـ(لَيُوَفِّيَنَّهُمْ)، وقالوا: كأنَّا قلنا: وإنْ لَيوَفِّينَّهم كُلًّا، وهو وجهٌ لا أشتهيه؛ لأنَّ اللام إنَّما يقع الفعلُ بعدها على شيءٍ قبله، فلو رفعتَ

فَإِنْ قُلتَ: أيُّ شَيْءٍ خَبَرُ "إنْ" فِي الآيَةِ علَى تَقدِيرِ تَخفِيفِهَا، وعَمَلِهَا، وتَخفِيفِ لَمَّا؟ قُلتُ فِيهِ وَجهَانِ: أحَدُهُمَا: ﴿لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾، ومَا مَزِيدَةٌ فَاصِلَةٌ بَينَ لَامِ إنْ[2] وَلَامِ القَسَمِ[3]، وثَانِيهِمَا: أنَّ الخَبَرَ "مَا" وهْيَ نَكِرَةٌ لِخَلقٍ[4] أوْ جَمعٍ[5].

قولُه[6]: **وَالأَكْثَرُ كَوْنُ الفِعلِ مَاضِيًا نَاسِخًا**[7]:

أمَّا كَونُه مَاضِيًا فَلِأَنَّ المَاضِيَ أشْبَهُ بِالتَّأكِيدِ مِنَ المُضَارِعِ؛ لِدَلَالَتِه علَى الوُقُوعِ والحُصُولِ فِيمَا مَضَى دُونَ المُضَارِعِ، وأمَّا كَونُه نَاسِخًا فَلِتَوَقُّرِ[8] مُقتَضَى أنَّ عَلَيهَا، وهْوَ تَأكِيدُ الجُملَةِ الاسمِيَّةِ، لِذِكْرِ جُزْأيْهَا[9] بَعدَ ذِكْرِ [ذَلِك][10] النَّاسِخِ[11].

قولُه[12]:

**شَلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا**[1]:

---

(كلَّ) لصلح ذلك كما يصلح أنْ تقول: إنْ زيدٌ لقائمٌ، ولا يصلح أنْ تقولَ: إنْ زيدًا لأضربُ؛ لأنَّ تأويلها كقولك: ما زيدًا إلَّا أضربُ، فهذا خطأٌ في إلَّا وفي اللام". معاني القرآن: 29/2، 30.

[1] شرح التَّسهيل، للمرادي: ص354.

[2] أي: الفارقة.

[3] انظر: أمالي ابن الحاجب: 165/1.

[4] في (أ، ج، ط): لحق.

[5] انظر: شرح التَّصريح: 326/1.

[6] المغني: 24/1.

[7] "ها هنا أربع مراتب، أُولاها: أن يكون الفعلُ ماضيًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾، ونحو: ﴿إِن كِدتَّ لَتُرْدِينِ﴾ والثانية: أن يكون الفعلُ مضارعًا ناسخًا، نحو: ﴿وَإِن يَكَادُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَيُزْلِقُونَكَ﴾، ونحو: ﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الكَاذِبِينَ﴾، والثالثة: أن يكون ماضيًا غيرَ ناسخ، نحو قول عاتكة: "إنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا" والرابعة: أن يكون الفعلُ مضارعًا غيرَ ناسخٍ، نحو قولِ بعضِ العربِ: "إنْ يَزِينُكَ لَنَفسُكَ، وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ"، وهي مرتبة على هذا الترتيب الذي سقناها به، ويجوز القياس على كل واحدة منها عند الأخفش، ومنع جمهورُ البصريين القياسَ على الثالثة والرابعة". مِنحةُ الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، لمحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، بهامش شرح ابن عقيل: 382/1.

[8] في (ج): فلتوقُّف.

[9] في (ط): لذكرى جذبتها.

[10] سقط من (ج).

[11] انظر: شرح التَّصريح: 327/1.

[12] المغني: 24/1.

هَذَا صَدرُ بَيتٍ عَجُزُه:

**حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ المُتَعَمِّدِ**

والبَيتُ لِعَاتِكَةَ[2] بِنْتِ عَمْرِو بنِ نُفَيلٍ زَوجَةِ الزُّبَيرِ[3]، والشَّلَلُ فَسَادٌ فِي اليَدِ[4]، يُقالُ: شَلَّتْ يَدُه تَشَلُّ بِالفَتحِ، وأَشَلَّهَا اللهُ[5]، وقَبْلَ هَذَا البَيتِ:

يَا عَمْرُو لوْ نَبَّهْتهُ لَوَجَدْتَهُ  لَا طَائِشًا رَعِشَ الجَنَانِ وَلَا اليَدِ[1/53/ظ].

وعَمْرٌو هَذَا هُوَ ابنُ جُرمُوزٍ[6] الَّذِي قَتَلَ الزُّبَيرَ بنَ العَوَّامِ، لَمَّا وَجَدَه نَائِمًا فِي وَادِي السِّبَاعِ[7]، تَحْتَ شَجَرةٍ وَسَيفُهُ مُعَلَّقٌ علَيهَا، فَاخْتَرَطَهُ[8] مِنْهَا وقَتَلَه، وذَلِك عِندَ انصِرَافِه مِنَ الجَمَلِ قَبْلَ الوَاقِعَةِ، وعَاتِكَةُ هَذِه هِيَ الَّتِي كَانَ أَهْلُ

---

[1] منَ الكامل، منسوب لعاتكة بنت عمرو بن نفيل في: المقاصد النَّحويَّة، للعيني: 753/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 71/1، والخزانة: 378/10، والدُّرر اللوامع، للشنقيطي: 326/1، وغير منسوب في: تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، لابن هشام: 379/1، وشرح الكتاب، للسيرافيّ: 384/3، 110/5، وشرح المفصَّل، لابن يعيش: 327/1، والإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباريّ: 526/2، وسر صناعة الإعراب، لابن جنّي: 548/2، وأمالي ابن الشَّجري: 147/3، والمغني: 24/1، والهمع: 513/1، والجَنَى الدَّاني: ص13، والشَّاهد فيه قوله: (إنْ قتلتَ)، حيث دخلت (إنْ) المخفَّفة على (قتلتَ) وهو فعل غير ناسخ، وقد ذكر ابنُ هشامٍ أنَّه لا يقاس عليه خلافاً للأخفش. انظر المغني: 25/1.

[2] عاتكةُ بنتُ زيد بن عمرِو بن نفيل، القُرشيَّةُ العدَويَّةُ، ابنةُ عمِّ عمر بن الخطَّاب –رضي الله عنه– شاعرةٌ، صحابيَّةٌ، من المهاجرات إلى المدينة، توفِّيت –رحمها الله– نحو سنة (40 هـ). انظر ترجمتها في: أُسد الغابة: 181/7، والاستيعاب: 1876/4، والإصابة: 11/8، والوافي بالوفيَّات: 318/16، والأعلام: 242/3.

[3] الزبيرُ بنُ العوَّام بن خويلد بن أسد بن عبد العُزَّى بن كلاب بن مُرَّة بن كعب بن لؤيّ، القُرشيُّ، الأسديُّ، أبو عبد الله، وأُمُّه صفيَّة بنت عبد المطَّلب عمَّة رسول الله –صلَّى الله عليه وسلَّم–، وهو أحدُ العشرة المُبشَّرين بالجنَّة، وحواريُّ رسول الله، توفِّي – رحمه الله – سنة (36 هـ). انظر ترجمته في: أسد الغابة: 307/2، الإصابة: 553/2، والاستيعاب: 510/2، وسير أعلام النُّبلاء: 31/3، والأعلام: 43/3.

[4] انظر: الصِّحاح: (شلل) 1737/5، وتهذيب اللغة: 189/11.

[5] انظر: لسان العرب: 2316/4.

[6] عمرو بن جرموز التَّميميُّ المجاشعيُّ. انظر: تهذيب الكمال، للمُزِّيّ: 326/9، وتاريخ دمشق، لابن عساكر: 434/18.

[7] موضع في طريق البصرة إلى المدينة. انظر: مراصد الاطِّلاع، لابن شمائل البغدادي: 687/2، ومعجم البلدان: 343/5، ومعجم ما استعجم، للبكري: 716/3.

[8] في الصِّحاح: (خرط) 1123/3: "اخترط سيفه: أي سلَّه".

المَدِينَةِ يَقولُونَ عَنهَا: مَنْ أَرَادَ الشَّهَادَةَ فَلْيَتزَوَّجْ بِعَاتِكَةَ[1]، وذَلِك أَنَّهَا كانَتْ جَمِيلَةً، وكانَتْ تَحتَ[2] عَبدِ اللهِ بنِ أَبِي بَكرٍ الصِدِّيقِ، فَأَحَبَّهَا حُبًّا شَدِيدًا، ثُمَّ شَهِدَ الطَّائِفَ مَعَ رَسُولِ اللهِ –صَلَّى اللهُ علَيهِ وسَلَّمَ–، فَرُمِيَ بِسَهْمٍ فَمَاتَ مِنْهُ فِي المَدِينَةِ، فَتَزَوَّجَهَا زَيدُ بنُ الخَطَّابِ فَقُتِلَ عَنهَا يَومَ اليَمَامَةِ، فَتَزَوَّجَهَا عُمَرُ بنُ الخَطَّابِ سَنَةَ اثْنَتَي عَشْرَةَ فقُتِلَ عَنهَا، فَتَزَوَّجَهَا الزُّبِيرُ بنُ العَوَّامِ فَقُتِلَ عَنهَا، فَرَثَتْهُ بِهَذَا الشِّعْرِ[3]، وقِيلَ هُوَ لِصَفِيَّةَ زَوجَةِ[4] الزُّبَيرِ[5].

قولُه[6]:

**مَا إِنْ أَتَيْتُ بِشَيْءٍ أَنْتَ تَكْرَهُهُ[7]:**

هَذَا صَدرُ بَيتٍ عَجُزُه:

إِذَنْ فَلاَ رَفَعَتْ سَوْطِي إِلَيَّ يَدِي

قولُه[8]:

**فَمَا إِنْ طِبُّنَا جُبْنٌ** [وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدُولَةُ آخَرِينَا][9]

---

[1] انظر هذا القول في: الطَّبقات الكبرى، لابن سعد: 83/3، والأغاني: 68/18.

[2] في (ج): تحبُّ.

[3] انظر قصة مقتل الزُّبير رضي الله عنه في: الطَّبقات الكبرى، لابن سعد: 81/3، 82، والاستيعاب: 515/2.

[4] في (ط): أمّ الزبير.

[5] قاله ابن هشام في تخليص الشَّواهد: ص379.

[6] المغني: 25/1.

[7] منَ البسيط، للنَّابغة الذُّبيانيّ في ديوانه بشرح العلَّامة محمد الطَّاهر بن عاشور، ص86، برواية:

مَا قُلْتُ مِنْ سَيِّءٍ مِمَّا أُتِيتَ بِهِ

ولـه أيضًـا فـي: الشِّـعر والشُّـعراء، لابـن قُتيبـة: 28/1، وأمـالي ابـن الشَّـجري: 148/3، وشـرح شـواهد المغنـي، للسـيوطي: 74/1، والخزانـة: 72/5، 450/8، والكُنَّـاش، لأبـي الفـداء إسـماعيل بـن الأفضـل الأيُّـوبيّ، الشَّـهير بصاحب حماه: 110/2، وغيرُ منسوب في المغني: 25/1، والشَّاهد فيه –على الرواية المذكورة في كتب النَّحو– زيادة (إنْ) بعد (مَا) النَّافية التي دخلت على جملة فعلية، أمَّا على رواية الديوان فلا شاهد فيه على ذلك.

[8] المغني: 25/1.

[9] منَ الوافر، لفروةَ بنِ مُسَيكٍ المُراديّ في: الكتاب: 153/3، والتَّذييل والتَّكميل، لأبي حيَّان: 257/4، والمساعد، لابن عقيل: 278/1، وشرح أبيات سيبويه، لابن السيرافيّ: 113/2، والكُنَّاش، لأبي الفداء إسماعيل بن الأفضل الأيُّوبي: 110/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطيّ: 81/1، وأمالي ابن الشَّجريّ: 148/3، والدُّرر اللوامع،

فِـي الصِّـحَاحِ: المُرَادُ بِالطِّـبِ هُنَـا العَـادَةُ[1]، والجُبْنُ بِسُكُونِ البَـاءِ وضَـمِّهَا صِفَةُ الجَبَانِ[2]، والمَنَايَا جَمْعُ مَنِيَّةٍ وهْيَ المَوتُ لِأَنَّهَا مُقَدَّرَةٌ؛ يُقَالُ مُنِيَ لَـه [11/أ] أيْ قُدِّرَ[3]، [والدَّولَةُ فِي الحَربِ أنْ تُدَاوِلَ إحْدَى الفِئَتَينِ علَى الأخْرَى، يُقَالُ كانَتْ لَنَـا علَيهِمُ الدَّولَـةُ[4]، والجَمْـعُ الدُّوَلُ][5]، والدُّولَـةُ بِالضَّـمِّ فِـي المَـالِ[6]، يُقَالُ صَـارَ الفَـيْءُ[7] بَيـنَهُمْ دُولَـةً يَتَدَاوَلُونَـهُ، يَكُـونُ مَـرَّةً لِهَـذَا [ومَـرَّةً][8] لِهـذَا، والجَمـعُ دُولَاتٌ ودُوَلٌ، وقـالَ أبُـو عُبَيـدٍ[9]: الدُّولَـةُ بِالضَّـمِّ اسْـمُ الشَّـيْءِ الَّـذِي يُتَـدَاوَلُ بِعَينِـه[10]، والدَّوْلَـةُ بِـالفَتْحِ الفِعْـلُ، وقـالَ بَعضُـهُم: الدُّولَـةُ والدَّولَـةُ[11]لُغَتَـانِ بِمعنًـى[12]، وقـالَ

---

للشنقيطيّ: 259/1، 260، والخزانة: 112/4، 115، وشرح أبيات المغني، للبغدادي: 95/1، وغيرُ منسوب في: المقتضـب، للمبـرّد: 151/1، والمغنـي: 25/1، والمقاصـد النَّحويَّـة، للعينـي: 1384/3، 1960/4، وتخلـيص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، لابـن هشام: 278/1، وشرح التَّسهيل، لابـن مالـك: 370/1، وشرح المفصَّـل، لابـن يعيش: 404/3، 451/4، والهمع: 449/1، والشَّاهد فيه زيادةُ (إنْ) بعد (مَا) النّافية الدَّاخلة على جملة اسميَّة، وكفُّها لـ(مَا) الحجازيَّة عن العمل.

[1] مادَّة (طبب) 171/1.

[2] انظر: الصِّحاح: (جبن) 2090/5.

[3] انظر: الصِّحاح: (منا) 2497/6.

[4] انظر: الصِّحاح: (دول) 1699/4، والقاموس المحيط: (دول) 95/3.

[5] سقط من (ج).

[6] انظر: لسان العرب: (دول) 1455/2.

[7] في (أ): المال.

[8] سقط من (ج).

[9] القاسمُ بنُ سلَّام أبو عُبيد، اللغويُّ، الفقيهُ، المحدِّثُ، كان أبوه عبدًا روميًّا لرجل من أهل هَراة، طلب العلمَ وسمع الحديث والأدب، ونظر في الفقه، أقام ببغداد مدَّةً، ثمَّ ولّي قضاء طرطوس، وخرج بعد ذلك إلى مكَّة وأقام بها حتَّى مات، كان ديِّنًا ذا فضل وستر ومذهب حسنٍ، روى عن أبي زيدٍ الأنصاريّ، وأبي عُبيدةَ، والأصمعيّ، واليزيديّ، وغيرهم من البصريين، وروى عن ابنِ الأعرابي، وأبي عمرٍو الشَّيبانيّ، والكسائيّ، والأحمر، والفرَّاء، وحدَّث عنه نصرُ بنُ داود، وأبو بكر الصَّاغانيُّ، وأحمد بنُ يوسف التَّغلبيُّ، وغيرهم، له من الكتب: غريب الحديث، وغريب المصنف، وغريب القرآن، وكتاب الشُّعراء، والمقصور والممدود، والنَّسب، وأدب القاضي، وغيرها، توفِّي –رحمه الله– سنة (223 هـ)، وقيل سنة (224 هـ). انظر ترجمته في: الفهرست، لابن النَّديم: ص78، والبلغة: ص233، وسير أعلام النُّبلاء: 501/8، ومعجم الأدباء: 2198/5، ووفيَّات الأعيان: 60/4، وإنباه الرُّواة: 12/3، وبغية الوعاة: 253/2، والأعلام: 176/5.

[10] قوله في لسان العرب: (دول) 1455.

[11] في (أ): الذولة.

[12] هذا قول الليث. انظر: تهذيب اللغة: (دول) 124/14.

مُحَمَّدُ بنُ سَلَّامٍ الجُمَحِي[1]: سَألتُ يَونُسَ[2] عَنْ قَولِ اللهِ تَعَالَى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾[3]، فَقَالَ: قَالَ أَبُو عَمْرِو بنُ العَلَاءِ[4]: الدُّولَةُ بِالضَّمِّ فِي المَالِ، والدَّولَةُ بِالفَتحِ فِي الحَربِ، وقالَ: وقَالَ عِيسَى بنُ عُمَرَ[5]: كِلتَاهُمَا تَكُونُ[6] فِي الحَربِ والمَالِ، وقالَ يُونُسُ[7]: أمَّا أنَا فَوَاللهِ لَا أدرِي مَا بَينَهُمَا[8].

قولُه[9]:

---

[1] محمَّد بنُ سلَّام الجمحي، أبو عبد الله، كان عالمًا، أخباريًا، أديبًا، بارعًا، حدَّث عن مبارك بن فَضَالة، وحمَّاد بن سَلَمة، وأبي عَوانة، وطبقتهم، وحدَّث عنه أحمد بنُ زُهير، وثعلب، وأحمد بنُ عليّ الأبَّار، وعبد الله بن أحمد، وغيرهم، لـه كتـاب طبقـات الشُّـعراء، وغريـب القـرآن، تـوفِّي –رحمـه الله– سـنة (231 هـ) أو (232 هـ). انظـر ترجمته في: سير أعلام النُّبلاء: 651/10، ومعجم الأدباء: 2540/6، وإنباه الرُّواة: 143/3.

[2] يونس بنُ حبيب، أبو عبد الرَّحمن، الضَّبِّيُّ بالولاء، النَّحويُّ، من قرية جَبُّل على دجلة، أخذ عن أبي عمرو بنِ العلاء، وحمَّاد بن سَلَمة، وكان النَّحو أغلبَ عليه، وأخذ عنه سيبويهِ، والكسائيُّ، والفرَّاءُ، وأبو عُبيدة، وغيرُهم، كانت حلقته بالبصرة يقصدها طلابُ العلم، وأهل الأدب، وفصحاءُ العرب، ووفود البادية، من كتبه: معاني القرآن، واللغات، والنَّوادر، والأمثالُ، توفِّي – رحمه الله– سنة (182 هـ). انظر ترجمته في: إنباه الرُّواة: 74/4، البلغة: ص323، وبغية الوعاة: 365/2، والوافي بالوفيَّات: 177/29، والأعلام: 261/8.

[3] الحشر: من الآية 7.

[4] زبَّانُ بنُ العلاء بن عمَّار بن العريان بن عبد الله بن الحصين بن الحارث، أبو عمرو، المُقرئُ، النَّحويُّ، أحدُ القُرَّاء السَّبعة، أخذ عن جماعة من التَّابعين، وقرأ القرآنَ على سعيد بن جُبير، ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك، وأبي صالح السَّمَّان، وعطاءٍ، وطائفة، وقرأ عليه اليزيديُّ، وعبدُ الله بنُ المبارك، وغيرهما، وأخذ عنه الأدبَ الأصمعيُّ، وغيرُه، توفِّي –رحمه الله– سنة (154 هـ). انظر ترجمته في: تاريخ العلماء النَّحويين، للتنُّوخي: ص140، وسير أعلام النُّبلاء: 407/6، وإنباه الرُّواة: 131/4، ووفيَّات الأعيان: 466/3، والبلغة: ص139، وغاية النِّهاية: 288/1، ومعجم الأدباء: 1316/3، والوافي بالوفيَّات: 115/14، وبغية الوعاة: 231/2.

[5] عيسى بنُ عمرَ الثَّقفيُّ، من أهل البصرة وعلمائها وقرَّائها ونحاتها، ولاؤه لبني مخزوم، ونزل في ثقيف فاشتهر بهم، أخذ عن عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وأبي عمرو بنِ العلاء، وابن كثير المكيِّ، وغيرهم، وأخذ عنه الخليل بن أحمد، والأصمعيُّ، وعليُّ بنُ نصر الجهضمي، وهارون الأعور، والعبَّاس بنُ بكَّار، كان فصيحًا متقعرًا متشدِّقًا في خطابه، وله كتابان في النَّحو، أحدهما الجامع، والآخر الإكمال، توفِّي – رحمه الله – سنة (149هـ)، وذهب الذَّهبيُّ إلى أنَّه بقي إلى ما بعد سنة (160 هـ). انظر ترجمته في: أخبار النَّحويين البصريين، للسيرافي: ص26، والفهرست: ص47، وسير أعلام النُّبلاء: 601/6، وإنباه الرُّواة: 374/2، وغاية النِّهاية: 613/1، والبلغة: ص227، ووفيَّات الأعيان: 486/3، وبغية الوعاة: 237/2، والأعلام: 106/5.

[6] في (أ): يكون، وفي (ج): تكونان.

[7] في (أ): بن يونس.

[8] الصِّحاح: (دول) 1699/4، 1700، ولسان العرب: (دول) 1455/2.

[9] المغني: 25/1.

**بَنِـي غُدَانَـةَ مَـا إنْ أَنْتُمُ ذَهَبًا**[وَلَا صَرِيفًا وَلَكِنْ أَنْتُمُ الخَزَفُ][1]

غُدَانَةَ بِضَمِّ المُعجَمَةِ، بَعدَهَا مُهمَلَةٌ، وبِالنُّونِ، حَيٌّ مِنْ يَربُوعَ[2]، والصَّرِيفُ بِالمُهمَلَةِ الفِضَّـةُ الخَالِصَـةُ[3]، والخَـزَفُ[4] [فـي الصِّـحَاحِ][5] هُـوَ الجَـرُّ[6]، [وفِـي القَـامُوسِ: "هُـوَ الجَـرُّ][7] وكُـلُّ مَـا عُمِـلَ مِـنْ طِـينٍ وشُـوِيَ بِالنَّـارِ حَتَّـى يَكُـونَ فَخَّارًا"[8].

قولُه[9]:

**يُرَجِّـــي المَـرْءُ مَـا إنْ لَا يَـــرَاهُ** [وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الخُطُوبُ][10]

يُرَجِّي بِتَشدِيدِ الجِيمِ وكَسْرِهَا، ويَعرِضُ[11] يَحتَمِلُ أنْ يَكُونَ مِنْ عَرَضَ لَه أمْرُ كَذَا، أيْ ظَهَرَ[1]، وأنْ يَكُونَ مِنْ عَرَضْتُ لَه الغُولُ[2] بِفتْحِ الرَّاء وكَسْرِهَا، أيْ

---

[1] مِنَ البسيط، غيرُ منسوبٍ في: تعليق الفرائد، للدَّماميني: 242/3، والتَّذييل والتَّكميل، لأبي حيَّان: 257/4، وتمهيد القواعد، لناظر الجيش: 1194/3، والمقاصد النَّحويَّة، للعيني: 635/2، وتخليص الشَّواهد، لابن هشام: 277/1، والجنى الدَّاني، للمرادي: ص327، وشرح التَّصريح، للأزهري: 261/1، وشرح الرَّضي على الكافية: 186/2، وشرح الكافية الشَّافية، لابن مالك: 431/1، وشرح شذور الذَّهب، للجوجريّ: 379/1، والمغني: 25/1، وشرح شواهده، للسيوطي: 84/1، والخزانة: 119/4، والدُّرر اللوامع: 260/1، والهمع: 449/1، والشَّاهد في رواية من نصب: (ذهبًا، صريفًا)، أنَّ (إنْ) نافيةٌ مؤكِّدةٌ لـ(مَا)، وليست كافَّةً لها عن العمل.

[2] قاله في اللسان: (غدا) 3220/5، وذهب أبو عليٍّ الحسينُ بنُ محمَّد الغسَّانيُّ في تقييد المهمل وتمييز المشكل: (ص115) إلى أنَّهم قبيلة في تميم، وهم غدانة بن يربوع بن حنظلة بن مالك.

[3] انظر: الصِّحاح: (صرف) 1385/4، والقاموس المحيط: 399/2.

[4] في (ط): في الصحاح.

[5] سقط من (أ، ب).

[6] مادَّة (خزف) 1349/4.

[7] سقط من (ج).

[8] مادَّة (خزف) ص 804.

[9] المغني: 25/1.

[10] مِنَ الوافر، منسوبٌ لجابرِ بنِ رألان الطَّائيّ، أو لإياسِ بنِ الأرتِّ في: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 85/1، وشرح الشَّواهد الشِّعريَّة في أُمَّات الكتب النَّحويَّة: 143/1، والخزانة: 441/8، 445، وشرح أبيات المغني، للبغدادي: 107/1، وإعراب شواهد المغني، للدُّرَّة: 45/1، وغير منسوب في: ضرائر الشِّعر، لابن عُصفور: ص62، والمغني: 25/1، والجنى الدَّاني: ص35، والهمع: 454/1، والدُّرر اللوامع: 266/1، والشَّاهد فيه قوله: (مَا إنْ) حيثُ زيدت (إنْ) بعد (ما) الموصولة؛ لشبهها في اللفظ بـ(مَا) النَّافية.

[11] في (ب): يعرض.

تَعَرَّضْتُ لَه[3]، والخُطُوبُ جَمعُ[54/1/ط] خَطْبٍ بِفَتحِ الخَاءِ المُعجَمَةِ، وهُوَ سَبَبُ الأمْرِ[4]، تَقُولُ: مَا خَطبُكَ؟ ثُمَّ استُعْمِلَ فِي الأُمُورِ الشَّاقَّةِ[13/ج].

قولُه[5]:

**وَرَجِّ الفَتَى** [لِلخَيْرِ مَا إنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ][6]

الفَتَى الشَّابُّ، والسِّنُّ بِالمُهمَلَةِ والنُّونِ هُنَا العُمْرُ[7]، وخَيْراً مَفعُولُ يَزِيدُ، والمَعنَى: إذَا رَأيتَ شَخْصًا كُلَّمَا زَادَ عُمْرُه زَادَ خَيرُه فَرَجِّهِ لِلخَيرِ[8].

قولُه[9]:

**أَلَا إنْ سَرَى لَيْلِي** [فَبِتُّ كَئِيبَا أُحَاذِرُ أَنْ تَنْأَى النَّوَى بِغَضُوبَا][10]

سَرَى بِمَعنَى سَارَ[1]، والكَئِيبُ[2] [المُنكَسِرُ][3] مِنَ الحُزْنِ[4]، وتَنْأَى تَبْعُدُ[5]، والنَّوَى الوَجْهُ الَّذِي يَنْوِيهِ المُسَافِرُ مِنْ قُرْبٍ أو بُعْدٍ[6]، وهْيَ مُؤَنَّثَةٌ لَا غَيرُ، وغَضُوبُ بِمُعجَمَتَينِ علَى وزْنِ صَبُورٍ اسْمُ امْرَأةٍ[7].

---

[1] انظر: الصِّحاح: (عرض) 1082/3.

[2] في (ب، ج، ط، م): القول.

[3] انظر: الصِّحاح: (عرَض) 1082/3، والمخصَّص، لابن سيده: 394/4.

[4] انظر: الصِّحاح: (خطب) 121/1، وتهذيب اللغة: (خطب) 111/7.

[5] المغني: 25/1.

[6] مِنَ الطَّويل، منسوبٌ للمعلوط القُرَيعيّ في: شرح كتاب سيبويه، للسيرافيّ: 99/5، وتاج العروس، مادَّة (إنْ)، والمقاصد النَّحويَّة: 591/2، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 86/1، وشرح أبيات المغني، للبغدادي: 114/1، وإعراب شواهد المغني، للدُّرَّة: 47/1، وغيرُ منسوبٍ في: الكتاب: 222/4، وشرح التَّسهيل، لابن مالك: 371/1، وتعليق الفرائد، للدَّماميني: 202/3، والتَّذييل والتَّكميل لأبي حيَّان: 175/4، 262، وارتشاف الضَّرب، لأبي حيَّان: 2393/5، وشرح المفصَّل، لابن يعيش: 66/5، والمساعد، لابن عقيل: 279/1، والخصائص: 110/1، والمغني: 25/1، وضرائر الشِّعر، لابن عُصفور: ص61، والدُّرر اللوامع: 267/1، والشَّاهد فيه زيادة (إنْ) بعد (مَا) المصدريَّة الظَّرفيَّة؛ لشبهها في اللفظ بـ(مَا) النَّافية.

[7] انظر: إعراب شواهد المغني، للدُّرَّة: 47/1.

[8] انظر: شرح أبيات المغني، للبغدادي: 112/1.

[9] المغني: 25/1.

[10] مِنَ الطَّويل، غيرُ منسوبٍ في: الجنَى الدَّاني: ص211، والمغني: 1/ 25، وشرح شواهد المغني، للسيوطي: 86/1، والخزانة: 443/8، والدُّرر اللوامع: 267/1، والشَّاهد فيه زيادة (إنْ) بعد (أَلَا) الاستفتاحيَّة.

قولُه[8]: **وَقَبْلَ مَدَّةِ الإِنْكَارِ**[9]:

قَالَ الرَّضِيُّ: "هِيَ مَدَّةٌ تَلحَقُ آخِرَ[10] المَذكُورِ فِي الاستِفهَامِ بِالأَلِفِ خَاصَّةً، إِذَا قُصِدَ إِنْكَارُ اعتِقَادِ كَونِ المَذكُورِ علَى مَا ذُكِرَ، أَوْ إِنكَارِ كَونِه بِخِلَافِ مَا ذُكِرَ، كَمَا تَقُولُ: جَاءَنِي زَيدٌ، فَيقُولُ مَنْ يَقصِدُ تَكذِيبَكَ، وأَنَّ زَيدًا مَا أَتَاكَ: أَزَيْدُنِيهِ؟ أَيْ كَيفَ يَجِيئُكَ؟ فَهَذِه العَلَامَةُ لِبَيَانِ أَنَّه لَا يَعتَقِدُ أَنَّه أَتَاكَ، ويَقُولُ ذَلِك مَنْ لَا يَشُكُّ أَنَّ زَيدًا جَاءَكَ، ويُنْكِرُ[11] أَنَّه لَا يَجِيئُكَ، فَكَأَنَّه يَقُولُ: مَنْ شَكَّ فِي هَذَا! وكَيفَ لَا يَجِيئُكَ؟"[12]. انتهى.

ولَمْ يَذْكُرْ قَبْلُ مَدَّةَ الإنكَارِ مِنْ مَوَاضِعِ مَكْسُورِ الهَمزَةِ، بَلْ [ذَكَرَه][13] مِنْ مَوَاضِعِ مَفتُوحِهَا.

قولُه[14]: **وَزَعَمَ ابنُ الحَاجِبِ أَنَّهَا تُزَادُ بَعْدَ لَمَّا الإِيجَابِيَّةِ، وَهْوَ سَهْوٌ**[15]:

---

[1] انظر: الصِّحاح: (سرا) 2376/6، وتهذيب اللغة: 38/3.

[2] في (أ): اللبيب.

[3] سقط من (ج).

[4] انظر: الصِّحاح: (كأب) 207/1.

[5] انظر: تهذيب اللغة: (نأى) 389/15، ولسان العرب: (نأى) 4314/6.

[6] انظر: الصِّحاح: (نوى) 2516/6.

[7] انظر: شرح أبيات المغني، للبغدادي: 116/1، وإعراب شواهد المغني، للدُّرَّة: 49/1.

[8] المغني: 25/1.

[9] أي: وتزادُ (إنْ) أيضًا قبل مدة الإنكار.

[10] في (ج): الاسم المذكور.

[11] في (أ، ج، ط): ويستنكر.

[12] شرح الرَّضي على الكافية: 503/4 (بتصرُّفٍ).

[13] سقط من (ج).

[14] المغني: 25/1.

[15] اعترضه الدَّماميني بقوله: "وجزْمُ المصنِّف بالسَّهو من غير تثبُّتٍ يستندُ إليه غيرُ مناسب، فابنُ الحاجبِ إمامٌ ثقةٌ، وقد نقل هذا الحكمَ، فيقبَلُ ولا يدفعُ بمجرَّد السَّهو، ولم أرَ أحدًا من شارحيّ كلامه انتقد ذلك عليه، وفيهم الأئمَّةُ النُّقَّادُ، بل أقرُّوا ذلك ولم يتعقَّبوه". شرح المزج: 150/1.

كَلَامُ الرَّضِيِّ صَرِيحٌ فِي أَنَّ ذَلِك لُغَةٌ، فَإِنَّه قَالَ: "... زِيَادَةُ "أَنْ" المَفتُوحَةِ بَعدَ "لَمَّا" هِيَ المَشْهُورةُ، تَقولُ: لَمَّا أَنْ جَلَسْتَ جَلَسْتُ، فَتْحًا وكَسْرًا، والفَتْحُ أَشْهَرُ "[1]. انتهى.

وابنُ الحَاجِبِ[2] هُوَ أَبُو عَمْرٍو عُثْمَانُ بنُ أَبِي بَكْرِ بنِ يُونُسَ، المِصْرِيُّ، المَالِكِيُّ، كانَ والِدُه حَاجِبًا لِلأَمِيرِ عِزِّ الدِّينِ مُوسك[3] الصَّلَاحِيِّ[4]، وكَانَ كُرْدِيًّا، واشْتَغَلَ ولَدُه بِالقَاهِرَةِ، [ثُمَّ][5] انْتَقَلَ إِلَى دِمَشْقَ، ودَرَّسَ بِجَامِعِهَا فِي زَاوِيَةِ المَالِكِيَّةِ، ثُمَّ عَادَ إِلَى القَاهِرَةِ وأَقَامَ بِهَا، ثُمَّ انتَقَلَ إِلَى الإِسْكَندَرِيَّةَ لِلإِقَامَةِ بِهَا، فَتُوفِّيَ بِهَا فِي شَوَّال سَنَةَ سِتٍّ وأَرْبَعِينَ وسِتِّمِئَةٍ، وكَانَتْ وِلَادَتُه بِأَسنَا مِنْ[55/1/ط] قُرَى الصَّعِيدِ فِي أَوَاخِرِ [سَنَةِ][6] سَبعِينَ[7] وخَمسِمِئَةٍ.

قولُه[8]:

**أَتَغْضَبُ إِنْ أُذْنَا**[9] **قُتَيْبَةَ** [حُزَّتَا جِهَارًا، وَلَمْ تَغْضَبْ لِقَتْلِ ابْنِ خَازِمِ][10]

---

[1] شرح الرَّضيّ على الكافية: 434/4 (بتصرُّفٍ يسيرٍ).

[2] انظر ترجمته في: البلغة في تراجم أئمّة النَّحو واللغة: ص197، وسير أعلام النُّبلاء: 430/16، وشذرات الذَّهب: 234/5، وغاية النِّهاية في طبقات القرَّاء، لابن الجزري: 508/1، ووفيَّات الأعيان: 248/3، وبغية الوعاة: 134/2، والأعلام: 210/4، والوافي بالوفيَّات: 321/19.

[3] في (ج): موشك.

[4] الأمير عزُّ الدِّين موسك بن جكو الصّلاحي، ابنُ خال السُّلطان صلاح الدِّين، توفِّي في شعبان من سنة (585 هـ). انظر: السُّلوك لمعرفة دول الملوك، للمقريزي: 216/1.

[5] سقط من (ج).

[6] سقط من (ج).

[7] في (ج): تسعين.

[8] المغني: 26/1.

[9] في (أ، ب): أنْ أُذني.

[10] مِنَ الطَّويل، للفرزدق في شرح ديوانه، لإيليا الحاوي: 564/2، وشرح نقائض جرير والفرزدق، لأبي عبيدة: 545/2، برواية:

وَلَمْ تَغْضَبْ لِيَومِ ابْنِ خَازِمِ

وله أيضًا في: الكتاب: 161/3، ومعاني القرآن للفرَّاء: 27/3، وشرح الكتاب، للسيرافي: 389/3، وشرح شواهد المغني: 86/1، وأمالي ابن الشَّجري: 163/3، والخزانة: 80/9، وغير منسوبٍ في: شرح التَّسهيل، لابن مالك: 53/4، والتَّذييل والتَّكميل: 233/7، والمساعد: 115/3، وشرح الرَّضي على الكافية: 115/4، والمغني: 26/1،

[حُزَّتَا][1] بِالحَاءِ المُهمَلَةِ والزَّايِ بمَعنَى قُطِعَتَا[2]، وحَازِمُ بِمُهمَلَةٍ وزَايٍ اسْمُ رَجُلٍ[3].

قولُه[4]: **وهَذَا الجَوَابُ لَا يَرفَعُ السُّؤَالَ:**

وفِي بَعضِ النُّسَخِ: لَا يَدْفَعُ بِالدَّالِ، والمَآلُ وَاحِدٌ، وبَعْضُ النُّسَخِ سَقَطَ مِنهُ هَذَا الكَلَامُ، والسُّؤَالُ هُوَ: مَا وَجْهُ دُخُولِ "إنْ شَاءَ اللهُ" فِي إخْبَارِهِ[5] تَعَالَى؟ يَدُلُّ علَى هَذَا أنَّ الزَّمَخْشَرِيَّ سَأَلَ هَذَا السُّؤَالَ[6]، وأَجَابَ بِمَا أَجَابَ بِهِ المُصَنِّفُ، وَوَجْهُ كَونِ هَذَا الجَوابِ لَا يَدفَعُ السُّؤَالَ هُوَ أنَّ المَشِيئَةَ علَى هَذَا الجَوَابِ [أيضًا][7] دَخَلَتْ فِي إخبَارِهِ تَعَالَى بِدُخُولِهِمْ جَمِيعًا، فَيُقَالُ: مَا وَجْهُ دُخُولِهَا فِيهِ؟ والجَوَابُ أنَّ وَجْهَهُ الإشْعَارُ بِأنَّ بَعضَهُمْ لَا يَدخُلُ لِمَوتٍ يَحصُلُ لَه، أشَارَ إلَى هَذَا البَيضَاوِيُّ فِي تَفسِيرِهِ[8].

وفِي الشَّرحِ: "وَوَجْهُ مَا قَالَ: إنَّ اللهَ –تَعَالَى– قَدْ وَعَدَ أولَئِك المُؤْمِنِينَ [جَمِيعًا][9] بِدخُولِ المَسْجِدِ الحَرَامِ، فَلَزِمَ تَحَقُّقُ مَشِيئَتِه –تَعَالَى– أنْ لَا يَمُوتَ أحَدٌ

---

والجنى الدَّاني: ص224، والشَّاهد فيه قوله: (إنْ أُذْنَا)، "حيث قال الكوفيُّون: (إنْ) تعليليَّة بمعنى (إذْ)، ... وأنكره جمهورُ البصريّين وقالوا: إنْ شرطيَّة في البيت ...، والبيت محمول على وجهين: **أحدهما**: أنْ يكون على إقامة السَّبب وهو (الحزُّ) مقام المسبَّب وهو (الافتخار)، والأصل: أتغضبُ إنِ افتخر مفتَخِرٌ بسبب حزِّ أُذنَي قُتَيبَةَ؟ إذِ الافتخار بذلك يكون سببًا للغضب، ومسبَّبًا عن الحزِّ، **الثَّاني**: أنْ يكون على معنى التَّبيين، أي: أتغضبُ إنْ تبيَّنَ أنَّ أُذنَي قُتَيبَةَ حُزَّتا فيما مضى...". إعراب شواهد المغني، للدُّرَّة: 51/1، 52، وانظر: المغني: 26/1.

[1] سقط من (ج).

[2] انظر: الصِّحاح: (حزز) 873/3، ولسان العرب: (حزز) 856/2.

[3] هو ليس بالحاء المهملة، بل بالخاء المعجمة، فهو عبد الله بن خازم السُّلميّ، أميرُ خُراسان من قِبَلِ ابنِ الزُّبير، (ت72هـ). انظر: غنية الأريب: 165/1، وإعراب شواهد المغني، للدُّرَّة: 51/1.

[4] المغني: 26/1.

[5] في (ب): في كلام الله.

[6] انظر: الكشَّاف: 549/3.

[7] سقط من (ج).

[8] انظر: تفسير البيضاوي: 131/5.

[9] سقط من (ج).

مِنْهُم قَبلَ الدُّخُولِ، إذْ لَوْ شَاءَ مَوْتَ أَحَدٍ مِنْهُم قَبلَ ذَلِك لَمْ يَحصُلْ دُخُولُ الجَمِيعِ قَبلَ المَوتِ، فَيَلزَمُ الخُلْفُ فِي وَعْدِه تَعَالَى، وهُوَ مُحَالٌ"[1]. انتهى.

ولِقائِلٍ [أَنْ][2] يقولَ: إنَّمَا يَلزَمُ تَحَقُّقُ مَشِيئَةِ اللهِ–تَعَالَى – أَنْ لَا يَمُوتَ أَحَدٌ مِنهُمْ لِوَعْدِ جَمِيعِ أُولَئِك المُؤمِنِينَ بِالدُّخُولِ لَوْ كانَ الوَعْدُ مِنْ غَيرِ تَقْيِيدٍ بِمَشِيئَةِ اللهِ –تَعَالَى– أَنْ لَا يَمُوتَ أَحَدٌ مِنْهُمْ، وأَمَّا مَعَ تَقيِيدِه بِذَلِك فَلَا[3].

قولُه[4]: **أَوْ أَنَّ ذَلِك مِنْ كَلَامِ رَسُولِ اللهِ– صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وَسَلَّمَ– لِأَصْحَابِهِ حِينَ أَخْبَرَهُمْ بِالمَنَامِ، فَحَكَى ذَلِكَ لَنَا، أَوْ مِنْ كَلَامِ المَلَك الَّذِي أَخْبَرَه فِي المَنَامِ:**

فِي الشَّرحِ: "يَعنِي والشَّرطُ علَى هَذَينِ التَّقدِيرَينِ علَى بَابِه، وفِيهِ نَظَرٌ؛ وذَلِكَ لِأَنَّه كَيفَ يَدخُلُ فِي كَلَامِ اللهِ –تَعَالَى– زِيَادَةٌ مِنْ كَلَامِ غَيرِه، مِنْ غَيرِ أَنْ يَكُونَ فِي الكَلَامِ إشْعَارٌ بِأَنَّه مَحْكِيٌّ"[5]. انتهى.

وأَقُولُ: علَى هَذَينِ التَّقدِيرَينِ لَمْ يَدْخُلْ فِي كَلَامِ اللهِ تَعَالَى زِيَادَةٌ مِنْ كَلَامِ غَيرِه، وإنَّمَا قِيلَ: إنَّ هَذَا مِنْ كَلامِه تَعالَى علَى جِهَةِ الحِكَايةِ عَنْ غَيرِه[6]، وتَجوِيزُ[7] كَونِ الكَلامِ حِكَايَةً عَنْ الغَيرِ يَكفِي فِيهِ أَنْ لَا يَمنَعَ [مَانِعٌ][8] مِنهُ[9]، وسَيَأتِي لِلشَّارِحِ أَنَّه يَجُوزُ أَنْ يَكونَ ﴿رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ فِي قَولِه تَعَالَى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ ۚ﴾[10] مِنْ كَلَامِ عِيسَى، أَرْدَفَ بِه [56/1/ط] الكَلَامَ المَحكِيَّ تَعظِيمًا للهِ تَعَالَى[11]، فَيَرِدُ علَيهِ مَا أَورَدَه هَاهُنَا، ثُمَّ قَالَ فِي [13/ب] الشَّرحِ:

---

[1] تحفة الغريب: 251/1.

[2] سقط من (ب).

[3] انظر: حاشية الأمير: 25/1.

[4] المغني: 26/1.

[5] تحفة الغريب: 251/1.

[6] انظر: الكشَّاف: 549/3.

[7] في (أ): وتجويز وتجويز.

[8] سقط من (ج).

[9] تبعه ابن المُلَّا الحصكفي في هذا الرَّدّ. انظر: منتهى أمل الأريب: ص261.

[10] المائدة: من الآية 119.

[11] انظر: تحفة الغريب: 261/1، وشرح المزج: 186/1.

"وهَذَا لَا يَدفَعُ الإشكَالَ؛ لِأنَّ رُؤْيَا الأنبِيَاءِ وَحْيٌ وحَقٌّ، فَقَد تَحَقَّقَ وُقُوعُ المَوعُودِ، وتَحَقَّقَتِ المَشِيئَةُ، وكَذَا فِي حَقِّ المَلَكِ؛ لِأنَّه مُخبِرٌ عَنِ اللهِ -تَعَالَى- بِهذَا المَوعُودِ، فَتَحَقَّقَتِ المَشِيئَةُ بِوُقُوعِه"[1]. انتهى.

وأقولُ: مَا قَالَه مِنْ عَدَمِ دَفْعِ الإشْكَالِ مَبنِيٌّ علَى مَا أفْهَمَه كَلَامُه مِنْ تَفسِيرِ السُّؤَالِ، لَا علَى تَفسِيرِنَا لَه بِمَا وَقَعَ فِي الكَشَّافِ فَإنَّه مُنْدَفِعٌ، ومَبنِيٌّ أيْضًا علَى أنَّ الشَّرطَ علَى هَذَينِ التَّقْدِيرَينِ علَى بابِه، وَهْوَ مَمْنُوعٌ، وإنَّمَا الشَّرطُ عَلَيهِمَا لِلتَّبَرُّكِ[2]، وحَاصِلُ هَذَينِ الوَجهَينِ أنَّ: ﴿إِن شَآءَ اللهُ﴾[3] فِي الآيَةِ[4] مِنْ كَلَامِ اللهِ[5] تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ النَّبِيِّ، أوِ المَلَكِ القَائِلِ لِذَلِك علَى سَبِيلِ التَّبَرُّكِ بِه، وهَذَا خِلَافُ الوَجهِ الَّذِي قَدَّمَه المُصَنِّفُ، وهْوَ أنَّ أصْلَ ذَلِك لِلشَّرطِ ثُمَّ صَارَ يُذكَرُ لِلتَّبَرُّكِ[6]، فَإنَّ حَاصِلَه أنَّ: ﴿إِن شَآءَ اللهُ﴾ فِي الآيَةِ مِنْ كَلَامِه تَعَالَى علَى غَيرِ طَرِيقِ الحِكَايَةِ؛ لِيَتَبَرَّكَ بِه عِبَادُه. فَلْيُتَأمَّلْ.

قولُه[7]:

**إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَئِيْمَةٌ**[8]

هَذَا صَدرُ بَيتٍ عَجُزُه:

---

[1] تحفة الغريب: 251/1.

[2] انظر: منتهى أمل الأريب: ص261.

[3] الفتح: من الآية 27.

[4] هي قوله تعالى في سورة الفتح: ﴿ لَّقَدْ صَدَقَ اللهُ رَسُولَهُ الرُّؤْيَا بِالْحَقِّ ۖ لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاءَ اللهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ ﴾.

[5] في (ط): من كلامه تعالى.

[6] انظر: حاشية الشِّهاب: 67/8.

[7] المغني: 26/1.

[8] مِنَ الطَّوِيل، منسوبٌ لزائد بنِ صعصعة الفقعسيّ في: إعراب شواهد المغني، للدُّرَّة: 52/1، وشرح الشَّواهد الشِّعريَّة في أُمَّات الكُتُب النَّحويَّة، لمحمد شرَّاب: 281/1، والمعجم المفصَّل في شواهد النَّحو الشِّعريَّة، إميل يعقوب: 192/1، والتَّحرير والتَّنوير، لابن عاشور: 215/25، ومنسوب لبعض العرب في معاني القرآن للفرَّاء: 61/1، وغير منسوب في: شرح شذور الذَّهب، لابن هشام: ص439، والمغني: 26/1، وشرح شواهد المغني: 89/1، والشَّاهد فيه مجيءُ جواب الشَّرط ماضيًا في المعنى من حيث الظَّاهر، فهو مضارع دخلت عليه (لم) فقلبت زمنه إلى الماضي، وهذا غيرُ جائز إلَّا على معنى التَّبيُّن، أي: إذا ما انتسبنا تبيَّن أنّي لم تلدني لئيمةٌ.

وَلَمْ تَجِدِي مِنْ أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدًّا

وفِي الصِّحَاحِ: "وقَولُهُمْ: لَا بُدَّ مِنْ كَذَا، كَأَنَّه قَالَ: لَا فِرَاقَ مِنه، ويُقالُ البُدُّ: العِوَضُ"[1].

واللَئِيمُ الدَّنِيءُ الأَصْلِ، الشَّحِيحُ النَّفْسِ[2]، وإِنَّمَا خَصَّ الأُمَّ بِالذِّكْرِ لِأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ لَئِيمَةً فَالأَبُ أَوْلَى؛ لِأَنَّ العَرَبَ لَا يُزَوِّجُونَ مَنْ دُونَهُمْ، وقَدْ يَتَزَوَّجُونَ مَنْ هُوَ دُونَهُمْ[3] [57/1/ط].

## الخاتمـــة

من خلال ما تقدَّم من تحقيق مبحثِ "إنْ"، توصَّلنا إلى نتائج، منها:

**أوَّلًا:** يلتزمُ الشُّمُنِّي في ردِّه على الاعتراضاتِ الأدبَ، وحُسْنَ الخُلق، فلا يستعملُ عباراتٍ قاسيةً، ممَّا يدلُّ على كرمِ أخلاقه، إلَّا أنَّنِي وجدتُه مرَّة يصفُ الدَّماميَّ بالوهم على غير عادته.

**ثانيًا:** يعتمد في أغلب ردوده على آراء العلماء المعتبرين، مثل: سيبويه، والفارسي، والزَّمخشري، والرَّضي، وابن مالك، وأبي حيَّان، وغيرهم، فلا تكاد تجد مسألةً يكتفي فيها برأيه دون الاستناد إلى علمِ السَّابقين من النُّحاة والمفسِّرين.

**ثالثًا:** لم يكن الشُّمنِّيُّ مجرَّد ناقل للآراء والأقوال، بل تظهر شخصيَّتُه قويَّةً من خلال مناقشاته وردوده، ومع أنَّه نصَّبَ نفسه مدافعًا عن المصنِّفِ نجده يخالفه في بعض المسائل، كتعليقه على قول ابن هشامٍ: "خلافًا للكوفيِّين"، وتفصيلِ قراءة الحرميَّينِ وأبي بكر، وغيرهما، وهو ما يؤكِّدُ أنَّه صاحبُ شخصيَّةٍ علميَّةٍ مستقلَّة.

---

[1] مادَّة (بدد) 445/2.

[2] انظر: الصِّحاح: (لأم) 2025/5.

[3] هذا القول في: شرح شواهد المغني، للسيوطي: 89/1، وشرح أبيات المغني، للبغدادي: 126/1.

**رابعًا:** أعطى الشَّواهدَ الشِّعريَّة اهتمامًا كبيرًا، ففسَّر الغامض من كلماتها، وذكر رواياتِها، وترجمَ أحيانًا لقائليها، وذكر ما يتعلَّق ببعضها من قصص وأحداثٍ، كبيت عاتكة.

**خامسًا:** لم يفته التَّنبيهُ على اختلاف روايات المغني، كقول المصنِّف: "وهذا الجواب لا يرفعُ السُّؤالَ"، حيث ذكر روايةً أُخرى وهي: "لا يدفع" بالدَّال، ثمَّ علَّق على ذلك بقوله: "والمآلُ واحدٌ".

وَاللهُ ـ تَعَالَى ـ أَعْلَى وَأَعْلَمُ

وَصَلَّى اللهُ وَسَلَّمَ عَلَى سَيِّدِنَا وَنَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ.

## المصَادِرِ والمَرَاجِعِ


القرآن الكريم، برواية قالون عن نافع المدني.

ابن الأثير، أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير، ت630 هـ (1415 هـ-1994م). أُسْدُ الغابَة في معرِفَةِ الصَّحابةِ، تحقيق: علي محمَّد معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، ت833 هـ (1351 هـ). غايةُ النِّهايةِ في طبقاتِ القرَّاءِ، ط 1، عُني بنشره لأوَّل مرَّة: ج. برجستراسر.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، ت646 هـ (1427 هـ-2006م). مختصر منتهى السُّؤلِ والأمل في عِلمَيّ الأصول والجدل، تحقيق: نذير حمادو، الشَّركة الجزائريَّةُ اللبنانيَّةُ، ط 1، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

ابن الحاجب، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب الكردي المالكي، ت646 هـ (1409 هـ-1989م). أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار عمَّار، الأردن، ودار الجيل، بيروت.

ابن السَّرَّاج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي (المعروف بابن السراج)، ت316 هـ (1408 هـ-1988م). الأصُولُ في النَّحوِ، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط 3، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، لبنان.

ابن الشَّجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة (المعروف بابن الشجري)، ت542 هـ (1413 هـ-1991م). الأمالي ابن الشَّجري، تحقيق: محمود محمَّد الطَّناحي، ط 1، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

ابن المثنَّى، أبو عبيدة معمر، ت209 هـ (1998). شرحُ نقائض جرير الفرزدق، تحقيق: محمَّد إبراهيم حور، وليد محمود خالص، ط 2، المجمع الثَّقافي، أبوظبي، الإمارات.

ابن النديم، محمد بن إسحاق بن محمد، ت438 هـ (1988). الفهرست، للنَّديم، تحقيق: رضا تجدَّد ابن علي بن زين العابدين الحائري المازندراني، ط 3، دار المسيرة، بيروت، لبنان.

ابن أُمِّ قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت749 هـ (1422 هـ-2001م). توضيحُ المقاصدِ والمسالكِ بشرح ألفيَّة ابن مالك، شرح وتحقيق: عبد الرَّحمن علي سُليمان، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

ابن أُمِّ قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت749 هـ (1413 هـ-1992م). الجنى الدَّاني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدِّين قباوة، ومحمَّد نديم فاضل، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

ابن أُمِّ قاسم المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي، ت749 هـ (1427 هـ-2006م). شرحُ التَّسهيلِ، تحقيق ودراسة: محمَّد عبد النَّبي محمَّد أحمد عبيد، ط 1، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر.

ابن جنّي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت392 هـ (1420 هـ-1999م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: علي النَّجدي ناصف، وآخرَين، وزارة الأوقاف، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميَّة، القاهرة، مصر.

ابن جِنّي، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، ت392 هـ (1985). سِرُّ صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط 1، دار القلم، دمشق، سوريا.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت354 هـ (1411 هـ-1991م). مشاهيرُ علماءِ الأمصار، حقَّقه ووثَّقه وعلَّق عليه: مرزوق علي إبراهيم، ط 1، دار الوفاء للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، المنصورة، مصر.

ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، ت852 هـ (1415 هـ). الإصَابةُ في تَمييزِ الصَّحَابةِ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوّض، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، ت852 هـ (1404 هـ-1984م). تهذيب التَّهذيب، دار الفكر، ط 1، بيروت، لبنان.

ابن خلِّكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي بكر ابن خلكان البرمكي الإربلي، ت681 هـ (1994). وفيَّاتُ الأعيانِ وأنباء أبناء الزَّمان، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار صادر بيروت، لبنان.

ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي (المعروف بابن سعد) ت230 هـ (1410 هـ-1990م). الطبقات الكبرى، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

ابن عادل، أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني، ت775هـ (1419 هـ-1998م). اللبابُ في علومِ الكتابِ، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمَّد معوَّض، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

ابن عاشور، محمَّد الطَّاهر (1986). ديوان النَّابغة الذُّبياني، جمعه وشرحه وكمَّله وعلَّق عليه: ابن عاشور، الشَّركة التونسيَّة للتَّوزيع، قرطاج، تونس.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي، ت1393 هـ (1984). التَّحريرُ والتَّنويرُ، الدَّار التونسيَّة للنَّشر، تونس.

ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي، ت463 هـ (1412 هـ-1992م). الاستِيعَابُ في معرفَةِ الأصحَابِ، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، ط 1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن عبدالحق، عبد المؤمن بن عبد الحق، ابن شمائل القطيعي البغدادي، الحنبلي، صفيّ الدين، ت739 هـ (1412 هـ). مراصدُ الاطِّلاعِ على أسماء الأمكنة والبقاع، دار الجيل، ط 1، بيروت، لبنان.

ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله (المعروف بابن عساكر)، ت571 هـ (1425 هـ-1995م). تاريخُ دمشق، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، الحَضْرَمي الإشبيلي، أبو الحسن (المعروف بابن عصفور) ت669 هـ (د.ت.). ضرائر الشِّعر، تحقيق: السَّيِّد إبراهيم محمَّد، دار الأندلس للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، لبنان.

ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عبد الرحمن بن تمام بن عطية الأندلسي المحاربي، ت542 هـ (1422 هـ). المُحرّرُ الوجيزُ في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السَّلام عبد الشَّافي محمَّد، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشِمي، بهاء الدين، أبو محمد ، ت769 هـ (1400 هـ). المساعدُ على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمَّد كامل بركات، ط 1، جامعة أمّ القُرى، دار الفكر دمشق، دار المدني، جدَّة.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله بن محمد القرشي الهاشِمي، بهاء الدين، أبو محمد ، ت769 هـ ، ت769هـ (1400 هـ-1980م). شرحُ ابنِ عقيل على ألفيَّة ابن مالك، ومعه منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، ط 20، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

ابن قايماز الذَّهبي، أبوعبدالله محمد بن أحمد بن عثمان، ت736 هـ (2003). تاريخُ الإسلام ووفيَّات المشاهير والأعلام، ط 1، تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

ابن قنبر، عمرو بن عثمان (1985). الكتابُ، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السَّلام محمَّد هارون، ط 1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت672 هـ (1410 هـ-1990م). شرحُ التَّسهيلِ، تحقيق: عبد الرَّحمن السَّيّد، ومحمَّد بدوي المختون، ط 1، هجر للطباعة والنَّشر والتوزيع والإعلان،

ابن مالك، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني، أبو عبد الله، جمال الدين، ت672 هـ (د.ت.). شرحُ الكافية الشَّافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط 1، جامعة أُمِّ القُرى، مركز البحث العلمي وإحياء التُّراث الإسلاميّ، كلِّيَّة الشَّريعة والدِّراسات الإسلاميَّة، مكَّة المكرَّمة، السعودية.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس التميمي، أبو بكر بن مجاهد البغدادي، ت324 هـ (1400 هـ). السَّبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، ط 2، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن منظور، محمد بن مكرم، ت1311 هـ (د.ت.). لسانُ العربِ، تحقيق: عبد الله علي الكبير، وآخَرَينِ، دار المعارف، القاهرة، مصر.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف ابن هشام جمال الدين أبو محمد، ت761 هـ (1406 هـ-1986م). تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق: عبَّاس مصطفى الصَّالحي، ط 1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف ابن هشام جمال الدين أبو محمد، ت761 هـ (د.ت.). مغني اللبيبِ عن كتُبِ الأعاريبِ، حقَّقه وفصَّله وضبط غرائبه: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، دار الشَّام للتُّراث، بيروت، لبنان.

ابن هشام، عبد الله بن يوسف ابن هشام جمال الدين أبو محمد، ت761 هـ (1408 هـ-1988م). شرحُ شذورِ الذَّهبِ، تحقيق: حنا الفاخوري، ط 1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي (المعروف بابن يعيش وبابن الصانع)، ت643 هـ (1422 هـ-2001م). شرحُ المفصَّل، قدَّم له: إميل بديع يعقوب، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

أبو البركات الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري، ت577 هـ (1405 هـ-1985م). نزهةُ الألبَّاء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السَّامرَّائي، ط 3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

أبو السعود، محمد بن محمد بن مصطفى العمادي، ت982 هـ (د.ت.). إرشاد العقل السَّليم إلى مزايا الكتاب الكريم، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان.

أبو جعفر النَّحَّاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي، ت338 هـ (1421 هـ-2001م). إعراب القرآن، وضع حواشيه وعلَّق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت745 هـ ، (1418 هـ-1997م). التَّذييل والتَّكميل في شرح التَّسهيل، تحقيق: حسن هنداوي، الأجزاء من (1-4)، ط 1، دار القلم، دمشق، والأجزاء من (5-11)، ط 1، كنوز إشبيليا للنَّشر والتَّوزيع، الرياض، السعودية.

أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت745 هـ (1418 هـ-1998م). ارتِشَافُ الضَّرَب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمَّد، ط 1، النَّاشر مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

أبو حيَّان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي، ت745 هـ (1420 هـ). البحرُ المحيطُ في التَّفسير، تحقيق: صدقي محمَّد جميل، دار الفكر، بيروت، لبنان.

أبو سعيد السِّيرافيّ، الحسن بن عبد الله المرزبان، ت368 هـ (1432 هـ-2011م). شرحُ أبيات سيبويهِ، حقَّقه وقدَّم له: محمَّد علي سلطاني، ط 1، دار العصماء، دمشق، سوريا.

أبو عبيد البكري، أبو عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد بن أيوب بن عمرو البكري، ت1094 هـ (1403 هـ). معجمُ ما استعجمَ من أسماء البلاد والمواضع، تحقيق: مصطفي السَّقَّا، ط 3، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمى البصري، ت209 هـ (1381 هـ). مجازُ القرآن، عارضه بأصوله وعلَّق عليه: محمَّد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

أبوشامة، عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم، ت665 هـ (1402 هـ). إبرازُ المعاني من حرز الأماني، تحقيق: إبراهيم عطوة عوض، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

الأزهري، خالد بن عبدالله ت905 هـ (1421 هـ-2000م). شرحُ التَّصريحِ على التوضيح، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

الأزهري، محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور، ت370 هـ (2001). تهذيبُ اللغة، تحقيق: محمَّد عوض مرعب، ط 1، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، لبنان.

الاستراباذي، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي، ت686 هـ (1996). شرحُ الرَّضيّ على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، ط 2، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

الأشمونيّ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي، ت900 هـ (1419 هـ-1998م). شرحُ الأشمونيّ على ألفيَّة ابنِ مالك، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

الأصبهاني، أبو الفرج، ت356 هـ (د.ت.). الأغاني، تحقيق: علي مهنَّا، وسمير جابر، ط 2، دار الفكر للطباعة والنَّشر، بيروت، لبنان.

الأصبهاني، أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني أبو بكر، ت381 هـ (1401 هـ-1980م). المبسوط في القراءات العشر، تحقيق: سبيع حمزة حاكمي، مجمع اللغة العربية بدمشق، سوريا.

الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني، ت1270 هـ (1415 هـ). روح المعاني في تفسير القرآنِ العظيمِ والسَّبعِ المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطيَّة، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

الأمير، محمد بن محمد (د.ت.). حاشية الامير على مغنى اللبيب عن كتب الاعاريب لابن هشام، بهامشه، طبعة دار إحياء الكتب العربيَّة، فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

الأنباري، أبو البركات 1419( هـ-1998م). الإنصاف في مسائل الخلاف، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، لمحمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيدا/بيروت، لبنان.

الأنطاكي، مصطفى رمزي بن الحاج حسن، ت1100 هـ(1432 هـ-2011م). غُنيةُ الأريبِ عن شروح مغني اللبيب، دراسة وتحقيق: حسين صالح الدَّبوس، وآخَرِينَ، ط 1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت1093 هـ (1418 هـ-1997م). خزانة الأدب ولبُّ لُبابِ لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمَّد هارون، ط 4، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

البغدادي، عبد القادر بن عمر، ت1093 هـ (1407 هـ-1988م). شرحُ أبيات مغني اللبيب، حقَّقه: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقَّاق، ط 2، دار المأمون للتُّراث، دمشق، سوريا.

البغوي، لأبي محمَّد الحسين بن مسعود، ت516 هـ (1417 هـ-1997م). معالمُ التَّنزيل في تفسير القرآن، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: محمَّد عبد الله النِّمر، وآخران، ط 4، دار طيبة للنَّشر والتَّوزيع، المدينة المنورة، السعودية.

البيضاويّ، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي، ت685 هـ (1418 هـ). أنوارُ التَّنزيلِ وأسرارُ التَّأويلِ، تفسيرُ البيضاويّ، تحقيق: محمَّد عبد الرَّحمن المرعشلي، ط 1، دار إحياء التُّراث العربيّ، بيروت، لبنان.

التفتازانيّ، سعد الدين مسعود بن عمر، ت392 هـ (1428 هـ-2007م). المطوَّلُ شرحُ تلخيص مفتاح العلوم، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط 2، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

التَّنُّوخي، أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، ت442 هـ (1412 هـ-1992م). تاريخُ العلماء النَّحويّين البصريّين والكوفيّينَ وغيرهم، تحقيق: عبد الفتَّاح محمَّد الحلو، ط 2، هجر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع والإعلان، القاهرة، مصر.

الثَّعالبيّ، أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف، ت875 هـ (1418 هـ). الجواهرُ الحِسانُ في تفسير القرآنِ، تحقيق: محمَّد علي معوَّض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط 1، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان.

الجوجري، شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري القاهري الشافعي، ت889 هـ (1423 هـ-2004م). شرحُ شذور الذَّهب، تحقيق: نوَّاف بن جزاء الحارثي، ط 1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلاميَّة، المدينة المنوَّرة، السعودية.

الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، ت393 هـ (1407 هـ-1987م). الصِّحاحُ تاج اللغة وصِحاحُ العربيَّة، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطَّار، ط 4، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الحافظ، عبد الغفار بن اسماعيل بن عبدالغفار بن محمد الفارسي أبي الحسن (1410 هـ-1990م). التعليقةُ على كتاب سيبويهِ، تحقيق وتعليق: عوض بن حمد القوزي، ط 1، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، ت626 هـ (1414 هـ-1993م). معجمُ الأدباءِ، تحقيق: إحسان عبَّاس، ط 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي، ت626 هـ (1995). معجمُ البُلدانِ، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان.

الدُّرَّة، محمَّد علي طه (د.ت.). فتح القريب المجيب، إعراب شواهد مغني اللبيب، راجعه: محيي الدِّين الدَّرويش، مطبعة الأندلس، بيروت، لبنان.

الدُّسوقي، محمد بن عرفة (د.ت.). حاشيةُ الدُّسوقي على مختصرِ المعاني لسعد الدِّين التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة العصريَّة، بيروت، لبنان.

الدَّعَّاس، أحمد بن عبيد؛ وحميدان، أحمد محمَّد، و القاسم، إسماعيل محمود (1425 هـ). إعراب القرآن، ط 1، دار المنير ودار الفارابي، دمشق، سوريا.

الدَّماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، ت827 هـ (1403 هـ-1983م). تعليقُ الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمَّد بن عبد الرَّحمن بن محمَّد المُفدى، رسالة دكتوراه، ط 1، بدون نشر.

الدَّماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، ت827 هـ (1429 هـ-2008م). شرحُ مغني اللبيب المسمَّى بشرح المزج، دراسة وتحقيق: عبد الحافظ حسن مصطفى العسيلي، ط 1، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

الدَّماميني، محمد بدر الدين بن أبي بكر بن عمر، ت827 هـ (1432 هـ-2011م). تُحفةُ الغريب في الكلام على مغني اللبيب، تحقيق: محمَّد بن مختار اللوحي، ط 1، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.

الدِّينوري، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، ت276 هـ (1983). الشِّعرُ والشُّعراءِ، تحقيق: دار الثقافة، بيروت، ط 3، النَّاشر: الدَّار العربيَّة للكتاب، بيروت، لبنان.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت748 هـ (1427 هـ-2006م). سِيَرُ أعلامِ النُّبلاءِ، دار الحديث، القاهرة، مصر.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، ت748 هـ (1417 هـ-1997م). معرفةُ القرَّاءِ الكبارِ على الطَّبقات والأعصار، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى، ت384 هـ (1418 هـ-1998م). شرحُ كتاب سيبويه (من باب النُّدبة إلى نهاية باب الأفعال)، تحقيق: سيف بن عبد الرَّحمن بن ناصر العريفي، أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، الرِّياض، السعودية.

الزَّجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، أبو القاسم، ت337 هـ (1412 هـ-1992م). كتابُ اللامات، تحقيق: مازن المبارك، ط 2، دار صادر، بيروت، لبنان.

الزركلي، خير الدِّين بن محمود بن محمَّد بن علي بن فارس، ت1396 هـ (2002). الأعلَامُ، ط 15، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

الزَّمخشري، محمود بن عمر بن محمد بن أحمد الخوارزمي، ت548 هـ (1397 هـ-1977م). الكشَّافُ عن حقائق التَّنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التَّأويل، ط 1، دار الفكر للطباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، لبنان.

السمعاني، أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، ت562 هـ (1396 هـ-1975م). التَّحبيرُ في المعجم الكبير، تحقيق: منيرة ناجي سالم، ط 1، رئاسة ديوان الأوقاف، بغداد، العراق.

السَّمين الحلبيّ، أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف بن عبد الدائم (المعروف بالسمين الحلبي)، ت756 هـ (د.ت.). الدُّرُ المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمَّد الخرَّاط، دار القلم، دمشق، سوريا.

السِّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، ت368 هـ (2012). شرحُ كتابِ سيبويهِ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيِّد علي، ط 2، منشورات محمَّد علي بيضون، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

السيرافيّ، الحسن بن عبد الله بن المرزبان ت368 هـ (1373 هـ-1966م). أخبارُ النَّحويّينَ البصريّين، تحقيق: طه محمَّد الزَّيني، ومحمَّد عبد المنعم خفاجي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911 هـ (د.ت.). شرحُ شواهدِ المغني، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

السيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911 هـ (1419 هـ-1998م). بُغيَةُ الوُعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصريَّة، صيدا- بيروت، لبنان.

السُّيوطيّ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، ت911 هـ (د.ت.) همعُ الهوامعِ، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقيَّة، مصر.

الشَّاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، ت790 هـ (1428 هـ-2007م). المقاصدُ الشَّافية في شرح الخلاصةِ الكافية، تحقيقُ: عبد الرَّحمن بن سليمان العُثيمين وآخرِينَ، ط 1، معهد البحوث العلميَّة وإحياء التُّراث الإسلاميّ، جامعة أُمّ القرى، مكَّة المكرَّمة، السعودية.

الشَّنقيطيّ، أحمد بن الأمين، ت1321 هـ (د.ت.). الدُّررُ اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع، عُني بتصحيحه والتَّعليق عليه ومقابلة أصوله: أحمد السَّيِّد سيِّد أحمد علي، المكتبة التَّوفيقيَّة، القاهرة، مصر.

الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الجكني، ت1393 هـ (1415 هـ-1995م). أضواءُ البيان في إيضاح القرآن بالقرآن، دار الفكر للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، لبنان.

الشهاب الخفاجي، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي، ت1069 هـ (د.ت.). حاشيةُ الشِّهابِ على تفسير البيضاوي، المسمَّاة: عناية القاضي وكِفَايةُ الرَّاضي على تفسير البيضاوي، دار صادر، بيروت، لبنان.

الصَّبَّانِ، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي، ت1206 هـ (1417 هـ-1997م). حاشيةُ الصَّبَّانِ على شرح الأشمونيّ، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

الصَّفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، ت764 هـ (1420 هـ-2000م). الوافي بالوفيَّاتِ، تحقيق: أحمد الأرنؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التُّراث، بيروت، لبنان.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري، ت616 هـ (د.ت.). التِّبيانُ في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمَّد البجاوي، النَّاشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.

العكري، عبد الحيّ بن أحمد العكري الدمشقي ت1089 هـ (د.ت.). شذراتُ الذَّهبِ، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

العَيني، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني، ت855 هـ (1431 هـ-2010م). المقاصدُ النَّحويَّة في شرح شواهد الألفيَّة، تحقيق: علي محمَّد فاخر، وآخَرَينِ، ط 1، دار السلام للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع والتَّرجمة، القاهرة، مصر.

الغسَّاني، أبو علي الحسين بن محمد الغساني، ت498 هـ (1418 هـ-1997م). تقييدُ المُهمَل وتمييز المشكل، تحقيق: محمَّد أبو الفضل، النَّاشر: وزارة الأوقاف، المملكة المغربيَّة.

الفارسيّ، أبو علي، ت377 هـ (1405 هـ-1985م). المسائل البصريَّات، تحقيق ودراسة: محمَّد الشَّاطر أحمد محمَّد أحمد، ط 1، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

الفاكِهي، عبد الله بن أحمد الفاكهي النحوي المكي، ت972 هـ (1414 هـ-1993م). شرحُ كتابِ الحدود في النَّحو، تحقيق: المتولّي رمضان أحمد الدميري، ط 2، مكتبة وهبة، القاهرة، مصر.

الفرَّاء، أبو زكريَّاء يحيى بن زياد، ت 207 هـ (1422 هـ-2001م). معاني القرآنِ، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمَّد علي النَّجَّار، ط 3، مطبعة دار الكتب المصريَّة، القاهرة، مصر.

الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، ت817 هـ (1421 هـ- 2000م). البُلغةُ في تراجُمِ أئمَّةِ النَّحوِ واللغةِ، ط 1، دار سعد الدِّين للطِّباعةِ والنَّشرِ والتَّوزيع، دمشق، سوريا.

الفيروز آبادى، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب، ت817 هـ (1426 هـ-2005م). القاموسُ المحيطُ، تحقيق: مكتب تحقيق التُّراث في مؤسَّسة الرِّسالة، بإشراف محمَّد نعيم العرقسُوسي، ط 8، مؤسَّسة الرِّسالة للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، بيروت، لبنان.

القاسمي، محمَّد جمال الدِّين، ت1332 هـ (1418 هـ). محاسنُ التَّأويل، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف، ت646 هـ (1406 هـ-1986م). إنباهُ الرُّواةِ على أنباهِ النُّحاة، تحقيق: محمَّد أبو الفضل إبراهيم، ط 1، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسَّسة الكتب الثَّقافيَّة، بيروت.

القيسي القيرواني، أبو محمد مكي بن أبي طالب حَمّوش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني ثم الأندلسي القرطبي المالكي، ت437 هـ (1429 هـ-2008م). الهدايةُ إلى بلوغ النِّهاية، مجوعة رسائل علميَّة بجامعة الشَّارقة، بإشراف: الشَّاهد البوشيخي، ط 1، مجموعة بحوث الكتاب والسُّنَّة، كليَّة الشريعة والدِّراسات الإسلاميَّة، جامعة الشَّارقة، الإمارات.

المبرِّد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالى الأزدي، أبو العباس (المعروف بالمبرد) ت285 هـ (د.ت.). لمقتضَب، تحقيق: محمَّد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

المزّيّ، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد القضاعي الكلبي المزي، ت742 هـ (1400 هـ-1980م). تهذيب الكمال في أسماء الرِّجال، تحقيق: بشَّار عوَّاد معروف، ط 1، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، لبنان.

المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر، أبو العباس الحسيني العبيدي، تقي الدين، ت845 هـ (1418 هـ-1997م). السُّلوك لمعرفة دول الملوك، تحقيق: محمَّد عبد القادر عطا، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

النَّسفي، أبو البركات عبد الله بن أحمد بن محمود حافظ الدين، ت710 هـ (1419-1998م). مداركُ التَّنزيلِ وحقائق التَّأويل، تفسير أبي البركات النَّسفي، حقَّقه وخرَّج أحاديثه: يوسف على بدوي، ط 1، دار الكَلِمِ الطَّيبِ، بيروت، لبنان.

بشر، جمعة حامد (2005). منتهى أمل الأريب من الكلام على مغني اللبيب، لأحمد بن محمَّد الحصكفي المعروف باب المُلَّا، الجزء الأوَّل من أوَّل الكتاب إلى مبحث (إنَّ)، دراسة وتحقيق: جمعة حامد بشر، رسالة ماجستير، كليَّة الآداب والعلوم، جامعة المرقب، الخمس، ليبيا.

حاوي، إيليا (1995). شرحُ ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحَه وأكملَها: إيليا الحاوي، ط 2، الشَّركة العالميَّة للكتاب، بيروت، لبنان.

حسن، عباس، ت1398 هـ (د.ت.). النَّحو الوافي، ط 15، دار المعارف، القاهرة، مصر.

سلطان، زهير عبدالمحسن (1994). المؤاخذات النَّحويَّةُ حتَّى نهاية المئةِ الرَّابعة الهجريَّة، ط 1، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

شُرَّاب، محمَّد بن محمَّد حسن (1427 هـ-2007م). شرحُ الشَّواهدِ الشِّعريَّةِ في أُمَّات الكتُب النَّحويَّةِ، ط 1، مؤسَّسة الرِّسالة، بيروت، لبنان.

شيخ زاده، محمد بن مصطفى القُوجَوِي، ت950 هـ (1416 هـ-1995م). شرحُ قواعدِ الإعرابِ، دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، ط 1، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ودار الفكر دمشق، سوريا.

صاحب حماة، الفداء اسماعيل بن الأفضل علي الأيوبي (الشهير بصاحب حماة)، ت732 هـ (1425 هـ-2004م). الكُنَّاشُ في فنَّي النَّحو والصَّرف، دراسة وتحقيق: رياض بن حسن الخوَّام، المكتبة العصريَّة، صيدا، بيروت، لبنان.

فخر الدين الرَّازي، أبو عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي (الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري)، ت606 هـ (1420 هـ).مفاتيح الغيب، التَّفسير الكبير، ط 3، دار إحياء التُّراث العربي، بيروت، لبنان.

مرتضى الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض (الملقّب بمرتضى الزَّبيدي)، ت 1205 هـ (د.ت.). تاجُ العروس من جواهر القاموس، مجموعة من المحقِّقين، دار الهداية، الكويت.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري (المعروف بناظر الجيش)، ت778 هـ). تمهيدُ القواعدِ بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق: علي محمَّد فاخر، وآخرِينَ، ط 1، دار السلام للطباعة والنَّشر والتوزيع والتَّرجمة، القاهرة، مصر.

يعقوب، إميل بديع يعقوب (1417 هـ-1996م). المعجمُ المفصَّلُ في شواهدِ العربيَّةِ، ط 1، دار الكتب العلميَّة، بيروت، لبنان.

* * *

# Al-Munsif Min Al-Kalam "Al-Mughni by Ibn Hisham" "Taqiu Al-Deen Al-Shumanni"

Ali Mohammed bin Naji

Faculty of Sharia Sciences, Alasmarya Islamic University, Musallata, Libya.

**Email:** lybnnajy789@gmail.com

## Abstract

The aim of this research is to state the rule of grammatical challenges, and to clarify the refutation against them in the time of grammar flourishing of and at the time of enrichment of the investigation and research in grammar. The researcher has submitted a brief biography on a grammarian who was very interested of the refutation issue on the challenges. This grammarian is "Al-Shumanni" who has put himself in a position to defense the opinions of "Ibn Hisham" in his book "Al-Mughni" against challenges of "Ibn Al-Saegh and Al-Demamny". What made the topic more significance is his demonstrating to the modules of challenged issues, and the defense made by "Al-Shumanni". This is happened through investigating the study of the word "In" which pronounced slightly from the book "Al-Munsif". To archive these goals, several research methods e.g. inductive, descriptive, analytical methods have been conducted. The researcher reached the findings that the defense of "Al-Shumanni" on the challenges represents an academic worth with a great value and the author has an academic autonomous character. Actually, he does not only act as a vehicular of the other opinions, but also as is a well-behaved person when he responds the answers. Besides, he gives a great importance to explain the citations and to the Quaranic recitations etc.

**Keywords:** Al-Munsif Min Al-Kalam, Al-Mughni" by Ibn Hisham", "Taqiu Al-Deen Al-Shumanni".